الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

رقم: . .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: مالية البنوك

العنوان:

واقع وآفاق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المسيلة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـي

إعداد الطالبين:

– بن الذيب أيمن عبد الرحمان

– علوان وليد

لجنة المناقشة:

د. زيد أيمن	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيسـا**
د. كثير عيسى	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. نذير ياسين	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله أجمعين

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي

إلا بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته

نتوجه بالشكر الخاص والامتنان والتقدير لأستاذنا المشرف

عيسى كثير

الذي أشرف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

حتى إخراج هذه المذكرة بارك الله فيه وجعلها في ميزان حسناته

وإلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا الطريق للعلم والمعرفة

وخاصة إلى أساتذة وكل عمال قسم علوم التسيير بجامعة المسيلة

إهداء

إلى العائلة الكريمة

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل من دعا لنا في ظهر الغيب

إلى كل أساتذتنا ومعلمينا

نهدي هذا العمل المتواضع

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع وأفاق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية من خلال التعرف على كل من مفهوم الشمول المالي وأهميته واهدافه و التطرق إلى ماهية البنوك التجارية.

وقد قمنا بتربص ميداني في أحد البنوك التجارية ألا و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية والذي يعد من بين البنوك السباقة لمحاولة تعزيز الشمول المالي.

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في أن مستوى الشمول المالي في الجزائر لا يزال متوسط ولم يصل بعد إلى المستوى المطلوب لذلك ينبغي إستراتجيات خاصة من أجل الرفع منه.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، البنوك التجارية، الحسابات البنكية، القروض البنكية.

Study Summary

This study aimed to analyze the reality and horizons of financial inclusion in Algerian commercial banks by identifying each of the concept of financial inclusion, its importance and objectives, and addressing the nature of commercial banks.

We have conducted field training in one of the commercial banks, which is the Bank of Agriculture and Rural Development, which is among the first banks to try to enhance financial inclusion.

We have reached a set of results, the most important of which is that the level of financial inclusion in Algeria is still average and has not yet reached the required level. Therefore, special strategies are needed to raise it.

Keywords: financial inclusion, commercial banks, bank accounts, bank loans.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	**-**
شكر وعرفان	**-**
إهداء	**-**
ملخص	**-**
فهرس المحتويات.....	I-IV
مقدمة.	أ
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية والشمول المالي	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.	**07**
المطلب الأول: مفهوم و نشاة البنوك التجارية	**07**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المالية الإسلامية	**11**
المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية و أهميتها	**18**
المطلب الرابع : أنواع البنوك التجارية	**21**
المبحث الثاني: ماهية الشمول المالي	**25**
المطلب الأول: نشأة و تعريف الشمول المالي	**25**
المطلب الثاني: أهمية و اهداف الشمول المالي	**29**
المطلب الثالث: الركائز الأساسية لشمول و ابعاده	**31**
المبحث الثالث: مؤشرات و واقع الشمول المالي في بنوك الجزائر	**35**
المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في البنوك الجزائرية	**35**
المطلب الثاني: عوامل تدني مستوى الشمول المالي في البنوك الجزائرية و تحدياته	**40**
المطلب الثالث: الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الشمول المالي في الجزائر	**40**
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثاني:	
تمهيد	47
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.	48
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904	48

المطلب الثاني: وضائف و اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	50
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة المسيلة 904.	51
المبحث الثاني: تحليل بعض المؤشرات لتطبيق وكالة المسيلة لمؤشرات الشمول المالي.	62
المطلب الأول: عدد الحسابات المفتوحة.	62
المطلب الثاني: عدد البطاقات البنكية وأجهزة الصرف الالي.	64
المطلب الثالث: عدد القروض الممنوحة.	65
خلاصة الفصل	66
خاتمة	68
قائمة المراجع	72

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الثقافة المالية	**39**
02	عدد عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المسيلة	**49**
03	عدد الحسابات المفتوحة لأقل من15 سنة على مستوى وكالة مسيلة -904-	**62**
04	عدد الحسابات المفتوحة لأكبر من15 سنة على مستوى وكالة مسيلة -904-	**62**
05	عدد الحسابات المفتوحة لفائدة الموظفين على مستوى وكالة مسيلة -904-	**63**
06	عدد الحسابات المفتوحة لفائدة التجار على مستوى وكالة مسيلة -904-	**63**
07	عدد البطاقات البنكية على مستوى وكالة مسيلة -904-	**64**
08	عدد القروض الممنوحة بوكالة مسيلة-904-	**65**

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي و المصرفي	**32**
02	تقسيم مالكي الحسابات في الجزائر حسب الجنس 2011-2017	**35**
03	إمتلاك بطاقات الدفع و السحب الالكترونية مع نسب إستعمالها في الجزائر بين 2011، 2014 و 2017.	**36**
04	نسب الادخار في المؤسسات المالية الجزائرية في 2014 و2017 الغاية منه	**37**
05	نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الجزائرية في 2014 و2017 الغاية منه	**38**
06	الهيكل التنظيمي السابق للمديرية العامة المركزية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	**52**
07	الهيكل التنظيمي الجديد لمديرية العامة المركزية لبنك البدر منذ 1999	**54**
08	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال مسيلة -028-	**58**
09	الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية للاستغلال ولاية مسيلة -904-	**61**

معجم المصطلحات:

المصطلح	شرحه
OCDE	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
GPFI	التحالف العالمي من اجل الشمول المالي
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع الشمول المالي من بين المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا خاصة في الوقت الراهن وذلك لمواكبة التطورات التي شهدتها التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي والمصرفي، والحاجة لتطوير وتنويع المنتجات والخدمات المالية، الا أنه وبالرغم من هذا التطور نجد اكثر من نصف البالغين في العالم مستبعدين من هذه الخدمات خاصة في البلدان الفقيرة من العالم، حيث تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين هذه المناطق التي تعاني ضعفا في مدى استفادة المجتمعات العربية من الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي و المصرفي .

وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها كغيرها من البنوك أمام تحد كبير ألا و هو ضرورة الاهتمام بالشمول المالي

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: **ما هو واقع و آفاق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية؟**

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية وضعت الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى الثقافة المالية في الجزائر؟
- ما هو وضع الجزائر فيما يخص الشمول المالي؟
- فيما تتمثل اهم معيقات الشمول المالي في الجزائر؟
- كيف يأثر مستوى الشمول المالي على البنوك التجارية؟

فرضيات الدراسة:

سنحاول اختبار الفرضيات الآتي:

- مستوى الثقافة المالية في الجزائر متدني.

- بسبب الثقة الغائبة لدى الجزائريين في التعاملات عبر المؤسسات المالية، وعدم التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية، يمكن القول ان مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل من المستوى العالمي.

- ان نقص الثقافة المالية الى جانب عدم التحكم في التكنولوجيا المالية من أهم معيقات الشمول المالي في الجزائر.

- تحقيق الشمول المالي له أثر إيجابي على تطور و استقرار البنوك التجارية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- توضيح و تحديد مفهوم دقيق للشمول المالي و بيان أهميته.
- التعرف على وضعية الشمول المالي في الجزائر، وأهم المؤشرات الدالة عل قياسه.
- معرفة أسباب تدني مستويات الشمول المالي في الجزائر مقارنة بباقي دول العالم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أبعاد ومستويات الشمول المالي في والجزائر و تحليلها، بعدما أصبح أحد المواضيع التي باتت تؤرق السلطات الجزائرية ألا وهي امتصاص السيولة المكتنزة خارج القطاع الرسمي.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع.

- توافق موضوع الدراسة مع التخصص المدروس بالجامعة.

- إضافة دراسة جديدة في مجال الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أي إضافة دراسة علمية لإثراء البحث العلمي.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات واختبار الفرضيات، اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي مستندين على الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع البحث من أجل تحليل مؤشرات ومستويات الشمول المالي في الجزائر، والاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال القيام بتربص ميداني في أحد البنوك التجارية ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مسيلة –904–.

إعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يقوم بوصف الضواهر و تحليلها بصورة كاملة حيت يمكن الحصول على معلومات واضحة و دقيقة التصوير للواقع الاقتصادي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إختلاف عينة الدراسة من حيث الزمان فهي تعتبر دراسة حديثة مقارنة بالدراسات السابقة حسب إطلاعنا.

إختلاف حيز الدراسة و ذلك أن شباك الصيرفة الإسلامية جديد داخل البنك التجاري محل التربص.

تاسعا: هيكل الدراسة

تكونت الدراسة من فصلين، فصل نضري وفصل تطبيقي.

حيث تضمن الفصل الأول الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية والشمول المالي، وقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان بعنوان ماهية البنوك التجارية، والمبحث الثاني ماهية الشمول المالي، أما المبحث الثالث مؤشرات واقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

والفصل الثاني كان بعنوان دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين و كان المبحث الأول حول التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية أما المبحث الثاني تحليل بعض المؤشرات لتطبيق بوكالة المسيلة لمؤشرات الشمول المالي.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية والشمول المالي

تمهيد:

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها و أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي و طريقة حول الخوض في مجال النظم المصرفي الذي يشمل كل المؤسسات المصرفية و ما تحمله من شتى الأنظمة و القوانين السارية المفعول و البنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها.

حيث تعتبر إحدى أدوات تطوير و ازدهار النظم الاقتصادي في العصر الحديث كما تمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع المكان الذي يؤتمن على أموال الأفراد ودائعهم.

و لدراسة أعمق و أشمل لما تم ذكره ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث عالجنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية، وفي المبحث الثاني البنوك التجارية، أنواعها و هيكلها التنظيمي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تحتل البنوك التجارية موقعا مهما ومركزا حيويا في الانضمة لاقتصادية والمالية حيث تقوم بجمع الأموال الفائضة وتدخرها وتقوم باستثمارها.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم، بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد.

أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى لفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية. [1]

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة في القرون الوسطى القرن الثالث عشر والرابع عشر بعد ازدهار المدن الايطالية و على اثر الحروب الصليبية التي كانت تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كان العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء، وترتب على كل هذا النشاط تكديس في الثروات ونموا متزايد للفعاليات المصرفية، وكان التاجر والصائغ والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبي ر وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية .ثم بدا تحويل الودائع من اسم لاسم (أي

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، وتطبيقات)، جامعة منتوري، الطبعة الأولى، قسنطينة، سنة 2000 ص5 .

نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفي، وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله وهي الجهة التي انبثق منها الشيك.

حيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقط بل عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم، وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم أي مال الغير المودع عندهم بإقراضها الأفراد نظير فائدة بعد أن لاحظوا أن جانبا كبيرا من هذه الودائع يظل راكدا بدون أن يسحب علاوة على الودائع الجديدة، وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة.

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد، بلأخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم وهذا هو السحب على المكشوف، مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون، مما دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صرفية حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامته، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى من بيت الصيرفية إلى مصطلح البنك، وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو "بنك برشلونة" 1401، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية" فينيسيا " عام1587، وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609 الذي أنشأته بلدية أمستردام التي ترعى حسن تسييره وتضمن ودائعه. [1]

ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا لضمان حماية المودع باعتبار أن ثروة العائلة تسند وديعة المودع وتشكل ضمانا إضافيا، وقد زادت وظائف البنوك فبالإضافة إلى الخصم قد توسعت عمليات الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير القائم

[1] عبد الحق بوعتروس، المرجع السابق، ص5 .

على تقسيم العمل والذي يحتاج تسييره لأموال كبيرة، أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات المساهمة، واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط وطويل الأجل وهو ضروري لتكوين رأس المال الثابت (الأبنية و المصانع) الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا.[1]

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية ومن مظاهرها تكتل المنتجين واندماج المشروعات واستحواذ القوي منها على الضعيف، التي نتج عنه توسع نطاق حركة التكتل بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية، الذي صاحبه ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك، فاقتصر حق إصدار الأوراق النقدية على بنوك معينة التي عرفت بالبنوك المركزية، في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق نقود الودائع.

وقد تأخر ظهور البنوك المركزية في كل من السويد(1668)، انجلترا (1694)، فرنسا(1800)، التي تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود إلى جانب البنوك الأخرى وتولي الأعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية، وفي القرن التاسع عشر انفردت وحدها بإصدار النقود وبدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته نوعه وسعره وكذا استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان، وفي القرن العشرين استقرت وظيفتها كبنك البنوك.

هكذا نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الآجل والثقة والتي واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية إلى

[1] سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1996، ص18.

رأسمالية احتكارية بل استمرت أيضا في عهد الاشتراكية ولكن هذه المرة بقصد خدمة المجتمع بأسره.

وقد رأينا في هذا السرد المختصر لتاريخ البنوك كيف أنها ورثت فعاليات التاجر الذي يقبل الودائع والصائغ الذي يقبل الودائع المعدنية والصيرفي الذي يتبادل العملات والمرابي الذي يقرض الغير ثم أضافت لكل تلك الفعاليات خدمات أخرى متعددة.

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

أعطيت عدة تعاريف للبنوك التجارية من طرف مختلف الكتاب والاقتصاديين، لكن معظمها تتشارك في نفس الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك.

يمكن تعريف البنك التجاري: "بأنه المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنويين) تحت الطلب أو الأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و تقديم القروض الائتمانية بقصد الربح"[1].

كما يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها: "تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض إلى جانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيل كبوناتها، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها، شراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان...إلخ"[2]

اما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد تطرق إلى مفهوم البنوك التجارية في قانون النقد والقرض 10/90الصادر في 1990/04/14في مادته 114 والتي عرفتها البنوك التجارية بأنها "شخص معنوي مهمته الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى

[1] سليمان بوذياب، المرجع السابق، ص20.

[2] عبد الغفار حتفي، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص24.

113 من نفس القانون "حيث تتضمن هذه الأعمال التي كلفت بها البنوك والتي تنحصر فيما يلي[1]:

- العمل على جمع الودائع و المدخرات من الجمهور والقيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إرادتها.

المطلب الثاني: وظائف واهداف البنوك التجارية

أولا: وظائف البنوك التجارية

تحتل البنوك التجارية مكانة متميزة في أي اقتصاد، وذلك نتيجة الوظائف الاقتصادية المتعددة التي تقوم بها[2] وقد تم تقسيم هذه الوظائف إلى قسمين وظائف كلاسيكية وأخرى حديثة سنقوم بإيجازها فيما يلي:

1. الوظائف التقليدية:

وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

أ-قبول الودائع: وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك التجاري على الإطالق لما لها من أثار هامة على بقية أعمال البنك و بالتالي لها أثرعلى نجاح البنك، لذلك فان إدارات البنوك تولي مسالة الودائع أهمية كبيرة وتعمل على دراسة هذه الودائع وتحليلها باستمرار من حيث تركزها وحجمها ومدتها...الخ[3].

[1] المادة 114 من قانون النقد و القرض 10-90المؤرخ في 14/ 04/ 1990 المتضمن قانون المالية سنة 1990.

[2] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، 2014، ص 114.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، 2008، ص 35.

ب- تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع ضرورة مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة موجودات المصرف والربحية واليسر [1]، وتتمثل فيما يلي:

-**منح القروض:** عندما يقوم البنك بمنح القروض للعملاء سوءا كانوا أفراد أو منشآت يعني إعطاؤهم مبلغ من المال بضمان ما يقدمونه من ضمانات كالأوراق مالية أو أوراق تجارية أو عقارات أو حتى ضمانات شخصية، على العملاء أن يقوموا بسداد هذا المبلغ زائد مبلغ إضافي كفائدة على الأقساط بعد فترة وهذاما يسمى بآجل القرض.[2]

تعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم، لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءا رئيسيا من عمل المصارف وحتى سنوات قليلة مضت، حيث بدأت المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من مفهوم منح القروض إلى مفهوم أو وظيفة استثمار موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة[3].

-**خصم الأوراق التجارية:** يستطيع حامل أي ورقة تجارية، وغالبا ما تكون في شكل كمبيالة أن يتقدم إلى البنك التجاري وذلك قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على نقود حاضرة تكون اقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكمبيالة، والفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في تاريخ استحقاقها، يقوم البنك التجاري بخصمه نظير الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي أداها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة وتسمى تلك الفائدة في هذه الحالة بمبلغ الخصم وتسمى النسبة بين قيمة هذين المبلغين محسوبة على أساس سنوي بسعر الخصم، ويطلق على هذه العملية

[1] ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة (الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2012، ص 135.

[2] عصام عمر احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية(النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية2013، ص35 .

[3] اكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2010، ص 145.

بخصم الأوراق التجارية، ويضاف إلى مبلغ الخصم نسبة ضئيلة كعمولة مع نسبة أخرى كمصاريف التحصيل.

ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة قصير الأجل في بورصة الأوراق المالية ويعادل سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل، ويحدد البنك التجاري سعر الخصم على ضوء سعر القروض قصيرة الأجل ويتأثر بسياسة البنك المركزي في هذا الشأن إذا ما احتاج البنك التجاري لإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي للحصول على نقود حاضرة تسمى نسبة المبلغ الذي يحصل عليه البنك التجاري إلى حملة المبلغ في الورقة التجارية محسوبا على أساس سنوي بسعر إعادة الخصم .

وهذه الوظيفة هامة لأنها تمكن التجار ورجال الأعمال من التوسع في مبيعاتهم لأجل الحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها من البنوك التجارية، وبديهي انه كلما كانت نسبة قليلة كلما توسع التجار ورجال الأعمال في البيع لأجل.[1]

التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراءا لمحفظتها أو لمصلحة عملائها[2].

-**التعامل بالإعتمادات المستنندية:** ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الإلتزامات بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال المبالغ المستوردة من حساب المستورد في الداخل الى حساب المصدر في الخارج، ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة كوثائق الشحن، التامين، الرسوم الجمركية، فواتير البضاعة، ووثيقة المنشأ .....الخ[3].

-**إصدار خطابات الضمان:** ويقصد بخطاب الضمان أنه تعهد كتابي يصدر من البنك بناءا على طلب من العميل مبينا فيه اسمه واسم المستفيد من الضمان ومبلغ الضمان

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 67.

[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2006، ص 40.

[3] عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص 17.

والغرض منه ومدة صالحيته، هذا التعهد يقضي بان يدفع البنك نيابة عن العميل إلى المستفيد مبلغ الضمان إذا اخل العميل بشيء من التزاماته نحو المستفيد .ويقوم البنك التجاري بتقديم هذه الخدمة (إصدار خطابات الضمان) بطريقتين:

1-إذا لم يكن لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان، فيقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل على أن يقوم العميل بتقديم ضمانات تغطي مبلغ خطاب الضمان ومن ثم يكون مبلغ الخطاب كقرض مقابل فائدة، ومن ثم يترتب على تلك الخدمة عملية ائتمان.

2- إذا كان لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان، فيقوم العميل بعمل وديعة مشروطة بمبلغ مساوي أو اكبر لمبلغ حطاب الضمان ولمدة مساوية لمدة الخطاب بالضمان بحيث ال يستطيع العميل سحبها إلا بعد انتهاء مدة خطاب الضمان، فيقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل مقابل بضمان هذه الوديعة، وهذه العملية يترتب عليها أيضا عملية ائتمان لكنها من قبل العميل للبنك حيث انه أعطى البنك وديعة مقابل فائدة[1].

-التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية، وتحص الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها[2].

- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات الساهمة، تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة[3].

2. الوظائف الحديثة

ويتمثل هذا النوع من الوظائف فيما يلي: [4]

[1] عصام عمر أحمد المندور، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] نفس الرجع، ص40.

[4] نفس المرجع، ص 41، 42.

أ- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي TrustDepartment.

ب-تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن الا يتجاوزه .

ج- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا .

د- ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:

-**وظائف التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج المتولد من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الإئتمانية، ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانهيار الاتحاد السوفياتي.[1]

-**وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

[1] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 295.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية من خلال مختلف عملياتها إلى تحقيق ثالث أهداف رئيسية، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق السيولة والأمان والربحية، وسوف نتطرق إلى هذه الأهداف بشيء من التفصيل فيما يلي:

– **السيولة:** وتعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري[1]، وتتمثل هذه الالتزامات في تلبية طلبات السحب من الودائع وطلبات المقترضين[2]، فالبنوك التجارية تعتمد اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعين، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي إلتزمات الديون قصيرة الأجل، ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث انه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر[3].

– **الأمان (الضمان):** يقصد به قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه[4]، أو بمعنى آخر مدى كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن التوظيف أو تلك الناتجة

[1] ضياء مجيد، المرجع السابق، ص 295.

[2] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 273.

[3] محمد الصيرفى، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 19.

[4] إيمان العاني، البنوك التجارية وتحديات التجارية الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/ 2007، ص 9.

عن الأعمال الفرعية الأخرى[1]، وأيضا العمل على بقاء البنك واستمراره، ويتسم رأس المال البنك التجاري بالصغر، هذا يعني صغر الأمان بالنسبة للمودعين، فالبنك لا يستطيع أن يواجه خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، وهو ما جعل إدارة البنوك تستلزم تجنب التوظيف غير الرشيد والتعرض للإفلاس، إذن فرأس المال يجب أن يكون كافيا لإدخال الطمأنينة والأمان على المودعين[2].

– **الربحية:** يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة ثروة المالكين عن طريق تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح، لذلك فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وان يعمل على تحقيق نفقاته باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية[3]، إذ أن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة إيراداتها الكلية وذلك بتوجيه مواردها إلى الإستخدامات الأكثر ربحية حتى يمكنها تغطية تكاليف التشغيل الكلية، والمشكلة التي تواجهها البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف هي أن الإستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة السيولة فيها، ولكن عمل البنك يتطلب توفير درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة، وذلك حتى يمكن مواجهة طلبات العملاء بسحب ودائعهم في أي وقت كان، وعليه فان سياسة البنك من اجل تحقيق هدف تعظيم الربح يجب أن يتم في إطار من التوازن بين هدف السيولة وهدف الربحية[4].

[1] صبحي تادريس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، الاسكندرية،، 1991، ص 145.

[2] نعمان محصول، تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2006/ 2007، ص 6.

[3] أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/ 2007، ص 55.

[4] عصام عمر احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية وأهميتها

أولا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي: [1]

– تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل المصرفي ألي بلد بعد البنك المركزي؛

– تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز المصرفي لكل بلد؛

– تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم؛

– تتصف البنوك التجارية بتعدد وكثرة متعامليها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية[2]؛

– تتسم البنوك التجارية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة. كما أنها تمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء القصيرة، المتوسطة أو الطويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين[3]؛

– تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى باعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط،

ويترتب على ذلك تعرض البنوك التجارية إلى المخاطر في عملياتها.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،، 1999، ص 139.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي معاصر"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية عمان، الأردن، 2006، ص 13.

[3] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1985، ص 193.

إن البنوك التجارية هي العمود الفقري للجهاز المصرفي للدولة، حيث أن تلقيها للودائع عادة تو بشتى أنواعها، وظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة وفق شروط الربحية والسيولة والأمان جعلها تتميز عن بقية المؤسسات المالية الأخرى و تنفرد بوظائف عدة نقدية وغير نقدية، سنحاول توضيحها في المطلب الموالي.

ثانيا: أهمية البنوك التجارية

إن وجود البنوك في الاقتصاد يعد ضرورة حيوية ليس لكونها متعامل اقتصادي مهم فحسب، بل لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل، ويمكن حصر أهمية البنوك بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل بالشكل التالي:

1- **بالنسبة لأصحاب الودائع:** سمحت البنوك بتحقيق مزايا عديدة لهذه الفئة من المتعاملين، نذكر أهمها فيما يلي[1]:

-إن القوانين والتنظيمات المعمول بها في البنوك معدة لحماية المودعين، وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشر؛

-يتيح وجود البنوك لأصحاب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، إذ أنها مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات؛

-يتجنب المودع خطر عدم التسديد الذي قد يكون في حالة الاقتراض المباشر، وذلك نظرا لما يتوفر عليه البنك من أموال ضخمة وما يتمتع به من مركز مالي قوي؛

-يعفي وجود البنوك أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 8.

2- بالنسبة لأصحاب العجز المالي: تقدم البنوك خدمات كثيرة لأصحاب العجز المالي، حيث تتمثل أهميتها بالنسبة لهذه الفئة في الجوانب التالية[1]:

-توفر البنوك الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وبما أن هناك تدفقات الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب؛

-يجنب وجود البنوك المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، لاعتبار البنك وسيط مالي وهيئة قرض مهمتها تقديم هذا الدعم؛

-كما أن وجود البنوك يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا؛

حيث أن الفوائد المفروضة على القروض البنكية ليست مرتفعة بالشكل الذي تكون عليه في حالة التمويل المباشر.

3- بالنسبة للاقتصاد ككل: إذا كانت البنوك قد سمحت لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز تفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بعالقة التمويل المباشر والاستفادة من العديد من المزايا المترتبة عن الانتقال إلى عالقة التمويل غير المباشر، فإن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة البنكية في الكثير من الجوانب، اهمها :

- تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي. لأن مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ، سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الاداء الاقتصادي في حالة غياب دور الوساطة البنكية؛

- يسمح وجود البنوك بتوفير الأموال اللازمة للتمويل وذلك من خلال تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذي الطبيعة التضخمية).

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص9.

مما سبق نستنتج أن النشاط المصرفي يكتسي أهمية بالغة ويعد ضرورة حتمية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد، فالبنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وإعادة توزيعها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي[1].

المطلب الرابع: أنواع البنوك التجارية

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد كما أنها ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف البنوك إلى الأنواع التالية: [2]

1- من حيث طبيعة النشاط:

وتنقسم إلى:

- **البنوك المركزية:** يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الاشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعمولات الأجنبية وتوجيه السياسات النقدية في الدولة.

- **البنوك التجارية:** هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وخصم

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا النشر، مصر، 2008، ص7-8.

الأوراق التجارية والتسليف بضمانها، هذا بالإضافة إلى شراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفي

- **البنوك الصناعية:** هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة.[1]

- **البنوك الزراعية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.

- **البنوك العقارية:** تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والاسكان، مقابل رهونات عقارية وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

- **البنوك وصناديق التوفير:** هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

- **البنوك التعاونية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة: الزراعية الاستهلاكية الحرفية وغيرها.

- **الوحدات المصرفية الخارجية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه وقد انتشرت مثل هذه الوحدات في البحرين، قبرص وسنغافورة.

[1] محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص9.

2- من حيث شكل الملكية:

- **البنوك الخاصة:** تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

- **البنوك المساهمة:** وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركات أموال (مساهمة عامة محدودة) وتطرح أسهمها للاكتتاب العام كما تجري تداولها في الأسواق المالية[1].

- **البنوك التعاونية:** تعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها.

3- من حيث علاقتها بالدولة:

وتنقسم إلى ما يلي

- **بنوك لقطاع العام:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى الدولة ومنها في الجزائر: البنك المركزي الجزائري، وكثير من مؤسسات الاقراض المتخصصة كمؤسسة الاقراض الزراعي.

- **بنوك القطاع الخاص:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال .

- **بنوك مختلطة:** ويشترك في ملكية هذه البنوك القطاع العام والخاص.

[1] محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص11.

4- من حيث جنسيتها:

- **البنوك الوطنية:** هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها أي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيتان.

- **البنوك الأجنبية:** هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك أي البنوك التي تكون مؤسسة في دولة أجنبية وافتتحت لها فرعا في الدولة المحلية.

- **البنوك الإقليمية:** هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعينة

- **البنوك والصناديق الدولية:** هي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

5- **من حيث تفرعها:** وتنقسم إلى:

- **البنوك المنفردة:** هي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية[1] .

- **البنوك المتفرعة محليا:** هي البنوك التي يسمح لها فتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

[1] محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص12.

المبحث الثاني: ماهية الشمول المالي

يتمثل الشمول المالي في الافراد و الشركات التي لديهم إمكانية الوصول الي خدمات و منتجات مالية مفيدة.

المطلب الأول: نشأة و تعريف الشمول المالي:

أولا: نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية بجنوب شرق بريطانيا تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة .

و ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، و تمثل ذلك باهتمام بإلتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز و تسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية و تمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة و مبتكرة و بتكلفة منخفضة، و تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية و المالية. [1]

و إعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية و تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع و تعزيز الرخاء المشترك.

[1] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع و آفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 515.

في سنة 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا نتحقيق الشمول المالي، و قام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن، و في سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "**البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية**"، حيث برزت أهميتها مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة، و عملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات و تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة و الشمولية في التشريعات الحالية، ويذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير و تنفيد إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة و ماليزيا، و تسعى حاليا العديد من دول العالم الثالث و المتقدمة لتطوير إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.[1]

ثانيا: تعريف الشمول المالي:

تعددت تعريفات الشمول المالي نذكر منها ما يلي:

- الشمول المالي "هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها منها مثل: حساب التوفير و الحسابات الجارية، و خدمات الدفع و التحويل و التأمين و الإئتمان، وغيرها من المنتجات و الخدمات المالية المختلفة."[2]
- يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات و خدمات مالية مفيدة و بأسعار ميسورة تلبي إحتياجاتهم–المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الإئتمان و التأمين– و يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة".[3]

[1] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، المرجع السابق، ص 515.

[2] عمار فوزي المياحي، ليلى فوزي جعفر، السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030، المركز العربي للنشر، ط1، مصر، 2020، ص 163.

[3] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي "دراسة مقارنة : الجزائر، تونس و المغرب"، دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2018، ص747–748.

- تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**) على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة في الوقت و السعر المعقولين و بالشكل الكافي، و توسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية و الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي ".[1]

- عرفه التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) على أنه: "الوصول الفعال إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية، و إستخدامها بتكلفة معقولة و بطريقة مستدامة"[2]، و حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، و منظمات الأعمال بما فيها الصغيرة أو محدودة النشاط الذين يتمتعون بحرية الولوج و استعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية و المقدمة ضمن طريقة مسؤولة و مستدامة، من خلال مجموعة مزودين يعملون في بيئة ملائمة، شرعية و منظمة.[3]

[1] قاسي يسمينة، مزيان توفيق، دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 599.

[2] FRANCISCO G, VILLARREAL, Financial Iinclusion of smal rural producers, United Nations Publication, Santiago, Economic CONOMIC Commission of Latin America and The Caribbean (ECLAC) , USA, 2017, P 14.

[3] بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة" 2011-2017" مع التركيز على الجزائر، مجلة مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، 2019، ص03.

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي و هي: [1]

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية و منظمة، و قرب المسافة و القدرة على تحمل التكاليف.

- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، و التخطيط للمستقبل و التعامل مع الضائقة المالية .

- استخدام المنتجات و الخدمات المالية من خلال الإنتظام و التكرار و مدة الإستخدام.

- جودة الخدمات و المنتجات المالية، حيث أنها مصممة لإحتياجات العملاء، و تجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

- التنظيم و الرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات و الخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية "تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مجلة – البحوث في العلوم المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 107.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الشمول المالي:

أولا: أهمية الشمول المالي

مع تزايد الاهتمام بتوسيع نطاق الشمول المالي، تتنامى المنافع المتأتية عنه و التي تتحدد أساسا في: [1]

- دعم إستقرار النظام المالي عن طريق تحسين الظروف المالية و رفع مستوى معيشة الفقراء.
- تعزيز الثقة لدى الأفراد في التعاملات عبر المؤسسات المالية و النظام ككل.
- يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، و ذلك نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية.
- يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع و الإستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية و يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول و الإلتزامات يعزز من توزيع المخاطر و تفادي تركزها.
- توجد علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لاتزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي.

[1] غماري سهيلة و آخرون، الشمول المالي و تحدياته في الدول العربية : ما واقع الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 86-87.

- الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لإجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات و تقنين بعض القنوات غير الرسمية.

- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة : تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر و عدم المساواة، وتوفير فرص العمل، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إضفاء الصفة السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و بالتالي رفع معدلات النمو.[1]

ثانيا: أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية و تحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين و تقليل نسب البطالة و تمكين فئة الشباب و النساء ماليا و ذلك من خلال: [2]

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة و المعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي و غير المصرفي.

- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية و مصادر التمويل والإستفادة منها خاصة المناطق الريفية و المناطق المهمشة.

[1] فلاق صليحة و آخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص282.

[2] فضيل البشير ضيف، واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص476.

- توعية و تثقيف مستهلكي الخدمات و المنتجات المالية و زيادة معرفتهم بالحقوق و الواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات و المنتجات و ذلك لحماية حقوقهم.

- دعم القطاع المصرفي و المالي من خلال تحقيق التنوع في الأصول و إستقطاب عملاء جدد، مما يعمل على زيادة الاستقرار و النمو.

المطلب الثالث: الركائز الأساسية للشمول المالي و أبعاده:

أولا: الركائز الأساسية للشمول المالي: هناك أربعة عناصر أساسية هي: [1]

1.دعم البنية التحتية المالية: اذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة و قوية له، و ينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية، و تتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات و اللوائح التي تعزز الشمول المالي.

- الإنتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها.

- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات و الخدمات المالية.

- الإستفادة من تكنولوجيا الاتصال و الصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الخيرة.

- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الإئتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.[2]

[1] بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 01، العدد 09، 2018، ص95.

[2] بن قيدة مروان، المرجع السابق، ص95.

الشكل رقم(01): خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي و المصرفي

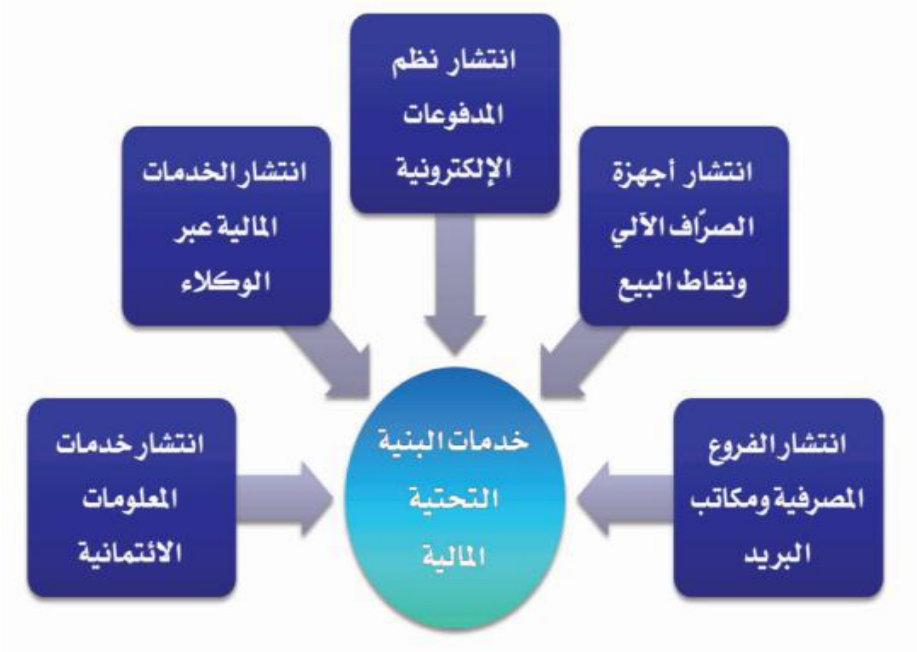

المصدر: رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة (2015-2020)، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 233.

2.الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.[1]

3.تطوير خدمات و منتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: لتسيير الوصول الى الفئات الهشة و المؤسسات الصغيرة في المجتمع، و تلبية متطلباتها و اشراكها في النظام المالي، و هنا نشير إلى دور الجهات الاشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل و تخفيض العمولات و الرسوم على الخدمات المقدمة و تعزيز المنافسة.

[1] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة (2015-2020)، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 234.

4.التثقيف المالي: و يكون من خلال اعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم و التثقيف المالي، و العمل على تقييم و قياس مدى نجاحه، مع التأكد من اشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص و الأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

ثانيا: أبعاد الشمول المالي:

قام التحالف الدولي للاشتمال المالي بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع بيانات الشمول المالي للعمل على وضع أبعاد للشمول المالي أهمها: [1]

1.الوصول للخدمة المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية و تتطلب تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح و إستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية.

2.استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية من خلال:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم.
- عدد حملة سياسة التأمين 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية.

[1] بوطلاعة محمد و آخرون، واقع الشمول المالي و تحدياته "الأردن و الجزائر نموذجا"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 148-149.

- نسبة الشركات المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

3.جودة الخدمات المقدمة: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، ومن أجل ضمان هذا البعد الذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين و ذوي العلاقة لدراسة و قياس و مقارنة و اتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، و يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة و نوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، الكفالة المالية، فعالية آلية التعويض، شفافية المنافسة.[1]

يكتسي موضوع الشمول المالي اهتماما متزايدا و كبيرا لدى سلطات أغلب الدول، حيث يهدف الى تعميم المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية على أكبر عدد من المؤسسات و الأفراد خاصة فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود.

[1] بوطلاعة محمد و آخرون، المرجع السابق، ص 148-149.

المبحث الثالث: مؤشرات و واقع الشمول المالي في البنوك الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في البنوك الجزائرية

1.مؤشر ملكية حساب مصرفي رسمي: يتمثل مؤشر الحسابات المالية و المصرفية في الجزائر من خلال التطرق لنسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية و المصرفية إلى اجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة، و كذلك نسبة الافراد الذين لديهم النفاذ الى الخدمات المالية عبر الأنترنت.

الشكل رقم (1): تقسيم مالكي الحسابات في الجزائر حسب الجنس 2011- 2017

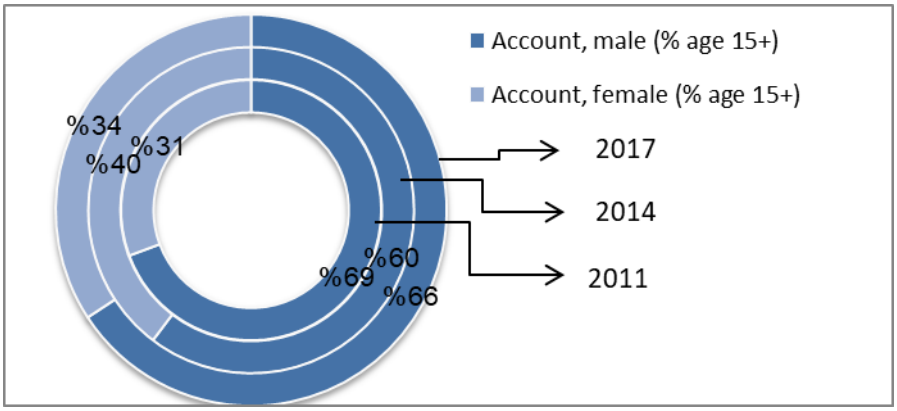

المصدر: (The global findex database, 2017)

أغلب مالكي الحسابات من البالغين هم ذكور بنسب تراوحت بين60% و70%و ذلك على طول مدة الدراسة أما نسب الإناث فبالرغم من تسجيل ارتفاع 9% بين 2011 و إلى 2014 إلا أنها عاودت الانخفاض في 2017 ل 34% و هو ما يدل على وجود فجوة بين الجنسين.[1]

تعود أسباب عدم ملكية او السعي الى ملكية حساب مالي في مؤسسة رسمية في الجزائر بصفة رئيسية الى عدم امتلاك أموال او مصدر لها، حيث لا يعمد 36% من الأشخاص

[1] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، المرجع السابق، ص 515.

البالغين الى فتح حسابات بسبب عدم حيازة أموال، و يعود السبب الثاني الى امتلاك احد افراد العائلة لحساب في مؤسسة مالية بواقع 21%، في حين كان السبب الثالث من حيث درجة الأهمية الى هو عدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة 15% .[1]

2. مؤشر ملكية البطاقات الإلكترونية:

الشكل رقم (2): امتلاك بطاقات الدفع والسحب الالكترونية مع نسب استعمالها في الجزائر بين 2014، 2011 و2017

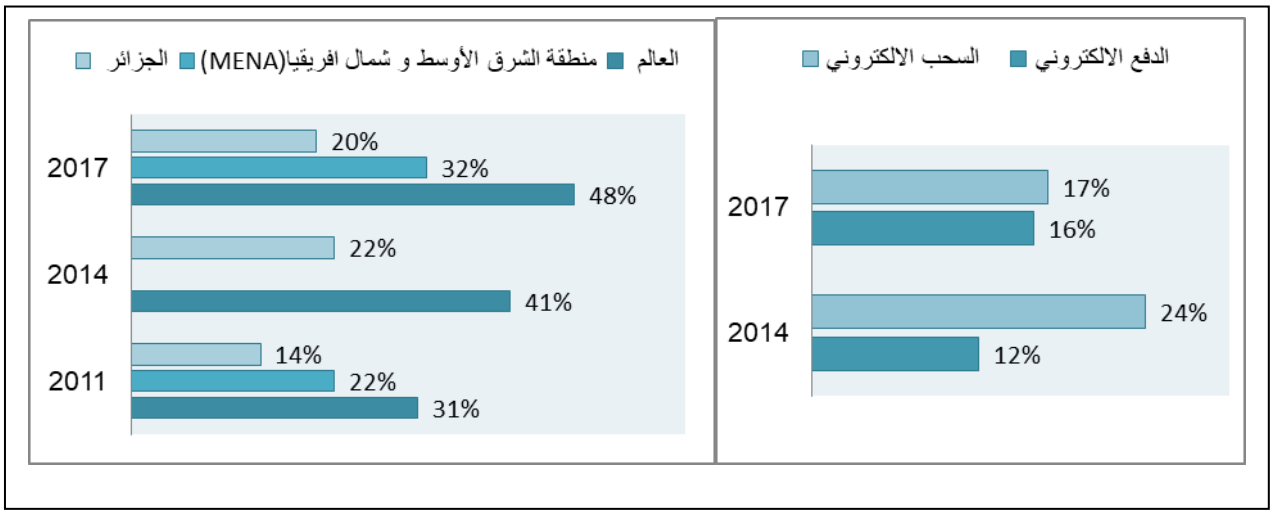

المصدر: (The global findex database, 2017) من إعداد الطالبين.

يظهر الشكل رقم 02 تزايد الطلب العالمي على البطاقات البنكية فبعدما كانت نسبة البالغين المتحصلين على بطاقات بنكية 31% قفزت الى 41% و 48% في 2014 و 2017، في منطقة مينا سجلت زيادة ب 10%بين 2011 و 2017، في الجزائر يتم تسجيل نسب منخفضة و متوجهة في غالب الأحيان للتراجع فبعدما ارتفعت النسبة من 14% الى 22% في 2014 الى أنها تراجعت بفارق 2% في 2017، في حين لا يتم استخدامها بشكل أمثل بسبب الأعطاب التقنية وعدم تطور التكنولوجيا المالية فنسبة استخدام

[1] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، المرجع السابق، ص 516.

البطاقات البنكية للدفع الالكتروني لا تتعدى 16% بينما سجلت عمليات السحب الالكتروني انخفاضا ب7% بين 2014 و2017و يتوقع استمرار هذا الانخفاض في بيانات مؤشر الشمول المالي القادم بسبب أزمة السيولة لسنة 2020.

3.مؤشر الادخار:

الشكل رقم (3): نسب الادخار في المؤسسات المالية الجزائرية في 2014و2017 مع الغاية منه

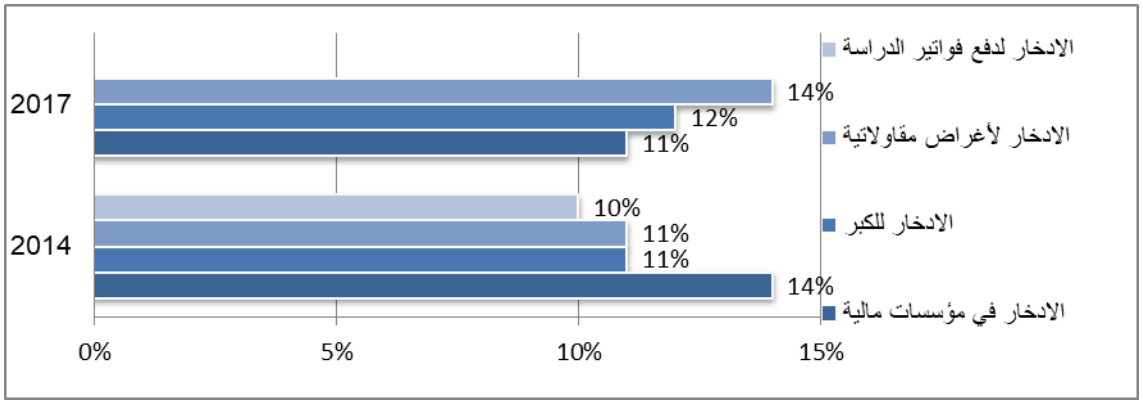

المصدر: (The global findex database, 2017)

ارتفعت نسبة الادخار للكبر من 11% إلى 12% فيما ارتفعت أيضا نسبة الادخار لأغراض مقاولاتية من 11% إلى 14% نسب الادخار عموما في المؤسسات المالية انخفضت من 14% في 2014 إلى 11% في 2017 يرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط التي أدت لزيادة أسعار السلع و الخدمات فيوجه جزء إضافي من الراتب للاستهلاك بدلا من الادخار.[1]

[1] بوطلاعة محمد و آخرون، المرجع السابق، ص 150.

4.مؤشر الاقتراض:

الشكل(4) : نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية في الجزائر في 2014 و 2017 و الغاية من الاقتراض

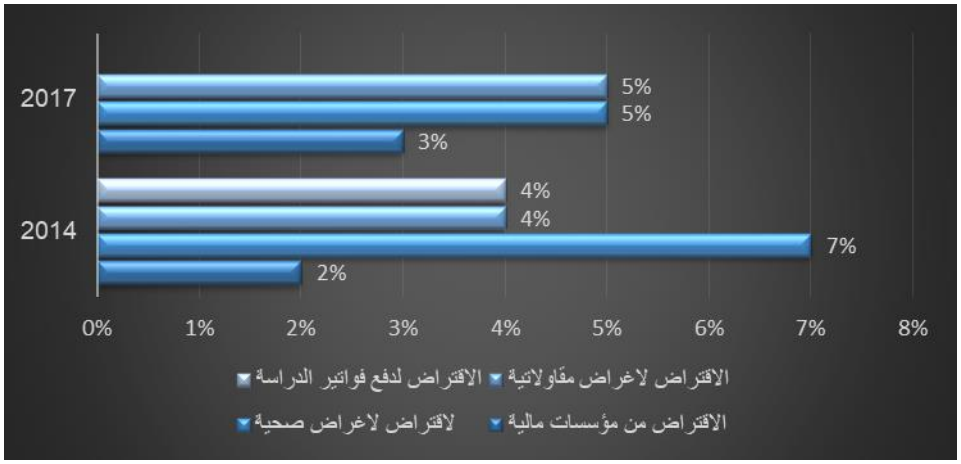

المصدر: (The global findex database, 2017)

نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية في الجزائر تبقى جد متدنية حتى بعد ارتفاعها من 2% الى 3% من 2014 الى سنة 2017، بينما كانت العائلة و الأصدقاء مصدر التمويل لمفضل لدى الجزائريين بنسبة 13,2% في 2014 و 19% في2017 بدلا من الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية و هذا ما قد يفسر ضعف الثقة فيها أو إثبات تقصيرها في تقديم الخدمات المالية، نسبة طلبات التمويل لأغراض صحية انخفضت من 7% الى 5%، فيما ارتفعت نسبة طلبات التمويل لأغراض مقاولاتية ب 1% رغم أنها نسبة ضئيلة الا انها تساهم بالقليل في اعادة بعث النمو الاقتصادي، أما نسبة الطلب على القروض لتمويل نفقات الدراسة كانت 4% في 2014 .[1]

[1] ياسمينة إبراهيم سالم، يحي هاجر، تعزيز الشمول المالي "دراسة حالة بعض الدول العربية" مجلة دراسات اقتصادية، 21، (01)، 2021، ص 137.

5.مؤشر الثقافة المالية: المعرفة المالية هي الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات و المعرفة و المواقف و السلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بغية تحقيق الأمن المالي و الرفاهية المالية.

يعتبر التثقيف المالي احد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الامن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة.[1]

الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الثقافة المالية

الرتبة	الدولة	نسبة المعرفة المالية	الرتبة	الدولة	نسبة المعرفة المالية	الرتبة	الدولة	نسبة المعرفة المالية
1	تونس	45%	6	الجزائر	33%	11	فلسطين	25%
2	لبنان	44%	7	موريتانيا	33%	12	الأردن	24%
3	الكويت	44%	8	السعودية	31%	13	السودان	21%
4	البحرين	40%	9	مصر	27%	14	الصومال	15%
5	الامارات	38%	10	العراق	27%	15	اليمن	13%

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2017، ص 20)

تحتل الجزائر المرتبة السادسة عربيا فيما يخص المعرفة المالية بنسبة 33%، هي مرتبة متأخرة بالموازاة مع ارتفاع أعداد المتمدرسين والطلبة في مختلف الميادين والتي تصب لهم

[1] Kozup, J., and Hogarth, J. M. "Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self- Protection – More Questions, Fewer Answers". Journal of Consumer Affairs, 42(2) , 2008.

الدولة منحا في حسابات بريدية جارية أو العمال والمتقاعدين الذين تصب أجورهم في حسابات جارية، تفسر هذه النسبة قلة الاهتمام بالمجال المالي والخدمات المقدمة فيه وانعدام الدورات التثقيفية لمحو الأمية المالية وكذلك عدم التعريف والتسويق المثالي للخدمات المالية.

المطلب الثاني: عوامل تدني مستوى الشمول المالي في البنوك الجزائرية و تحدياته

أولا: عوامل تدني مستوي الشمول المالي في البنوك الجزائرية:

يعود تدني مستوى الشمول المالي في البنوك الجزائرية الى عوامل عديدة أبرزها طبيعة النظام المالي و البنكي للجزائر و الذي يتميز بـ:

- صغر حجم البنوك : بالرغم من التطورات التي تشهدها البنوك في الجزائر، الا أنها لا تزال صغيرة الحجم مقارنة بالبنوك الناشطة على الساحة العالمية.
- سيطرة البنوك العمومية على الساحة المالية و البنكية المحلية.
- قلة تواجد البنوك في المناطق النائية أو الريفية، فعادة تنشر فروعها و وكالاتها في المدن.
- ضعف البيئة القانونية و التنظيمية التي تعمل في إطارها البنوك و خاصة العقبات التي تتعلق بحماية حقوق الودعين و المقرضين مع طول الإجراءات القانونية و تكلفتها الباهضة.[1]
- صعوبة الحصول على المعلومات و عدم الإعلام بالخدمات المالية المتاحة.
- تراجع الجدارة الائتمانية مسببة تفاقم مشكلة القروض المتعثرة.

[1] ياسمينة إبراهيم سالم، المرجع السابق، ص 137.

- تراجع الوعي بشأن استخدام الخدمات المالية الحديثة.
- ضعف الإفصاح و الشفافية الأمر الذي يشكل حاجزا لجذب المستثمرين الأجانب.
- نقص الثقافة المالية في المجتمع الجزائري.

ثانيا: تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية:

نذكر منها:

- ان من تداعيات الزمة المالية العالمية انخفاض السيولة و بالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر.
- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع الى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهر ها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية ب **4.1%**.....الخ.
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو و الدولار و كذا انخفاض مداخيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي الى إستنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية و على السياسات المالية المنتهجة.
- معدل النمو في 2009 قدر ب **2.2%** و هو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة و تنفيذ البرامج المسطرة، لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عدة صعوبات.[1]

بالإضافة الى النقاط المذكورة آنفا، هناك تحديات أخرى تعيق تحقيق الشمول المالي في الجزائر نذكر منها:

[1] نهلة أبو العز، تقييم أداء القطاع المالي في إفريقيا، مجلة دراسات، المجلد 21، العدد 02، 2020، ص 42-43.

- عدم تطوير البنية التحتية للقطاعات المالية: بالرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للقطاعات المالية لتسهيل نفاذ المنتجات و الخدمات المالية للشرائح المستهدفة غلا انها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب.

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية و المصرفية و إرتفاع نسب التركيز الإئتماني سواءا على صعيد الإئتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

- بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية لا سيما صناديق الاستثمار، مؤسسات الإدخار التعاقدي بالإضافة الى محدودية أدوات أسواق الدين المحلية و بوجه خاص أسواق الأسهم و السندات، مما يعمل على زيادة التركيز على الإئتمان المصرفي قصير الأجل الذي لا يتناسب و الإحتياجات التمويلية للأفراد و المؤسسات.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الشمول المالي في الجزائر:[1]

1.تحديث وتطوير النظام المالي والبنكي والتوجه نحو الرقمنة: سعت السلطات الحكومية الجزائرية الى النهوض بالنظام المالي والمصرفي من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة عليه في إطار تبني استراتيجية التوجه نحو الرقمنة، بدءا بتأسيس شركة ساتيم سنة 1995 حيث تعتبر هذه الشركة من بين الأدوات التقنية الداعمة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك وهي تتولى المهام التالية:

- تطوير استخدام نظم الدفع الالكتروني.

- انشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الالكترونية في الجزائر.

[1] الصغير ميسم، الشمولية المالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية "دراسة حالة الجزائر" ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية،2012، ص 505.

في إطار دعم النهج الاستراتيجي المتبني لعصرنة النظام المالي والبنكي تم انشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014، والذي أسند اليه مهمة ضمان العلاقة ما بين بنوك منظومة النقد وتوفيقها مع الشبكات النقدية المحلية والدولية، كما وضعت السلطات الحكومية الجزائرية سياسات هادفة لتشجيع التحول الرقمي من خلال:

- حث البنوك وبريد الجزائر على توفير بطاقات الدفع الالكتروني لفائدة العملاء دون تكاليف استجابة للطلبات المرسلة عبر الأنترنت بسهولة وبدون قيود.

- تشجيع البنوك على زيادة عدد الحسابات وربط استخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لديها.

- تشجيع الدفع عن بعد وتوسيع نطاقه ليكون في متناول جميع المواطنين.

- الغاء الرسوم ومصاريف استخدام بطاقات الائتمان وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دج على كل عملية تصل الى 5000 دج تدفع الكترونيا.

تخفيض الضرائب والرسوم على المدفوعات الالكترونية حيث تطبق نسبة 09 بالمئة عوضا عن 19 بالمئة المتبقية على باقي المعاملات المالية.

2. تكييف القوانين والتشريعات الخاصة بالنظام المالي مع الهداف المسطرة لدعم الشمول المالي: [1]

في اطار موائمة القوانين والتشريعات مع متطلبات الشمول المالي وتحقيق أهدافه، عملت الهيئات النقدية والمالية بالتعاون والتنسيق مع مسيري المؤسسات المالية والبنكية الى إعادة النظر في القوانين واللوائح المعمول بها وصياغة قوانين جديدة تعمل على تحقيق الهداف

[1] الصغير ميسم، المرجع السابق، ص 506.

الموضوعة بدءا بصياغة المادة 35 مكرر من قانوم13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، والتي تنص على ضرورة تشجيع بنك الجزائر لعملية الادماج المالي و التركيز على تسهيل الوصول الى الخدمات المالية وذلك من خلال فتح فروع ووكالات جديدة للبنوك حيث يكون تواجدها منتظم ويمس جميع المناطق لتقريب الخدمات والمنتجات المالية والبنكية الى المواطنين، وتأكيدا على السياسة المنتهجة تم اصدار التعليمة رقم 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والبنكية الرسمية، مع توسيع نطاق تقديمها والاستفادة منها بما يتوافق مع رغبات واحتياجات العملاء والمواطنين مع الحرص على ادخال الابتكارات التكنولوجية عليها وذلك بهدف تحقيق الاستدامة في تقديمها، اصدار لوائح تنظيمية جديدة تهدف الى تعزيز الشمول المالي وتعميقه في 15 مارس 2020، استجابة لمطالب العملاء في البنوك والمؤسسات المالية أهمها فتح النوافذ للمعاملات المالية الإسلامية ودعمها بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع الذي يدخل في اطار أسلوب التمويل الإسلامي تلبية لمطالب العملاء وتماشيا مع المعتقدات الدينية للمجتمع الجزائري.[1]

[1] الصغير ميسم، المرجع السابق، ص 507.

خلاصة الفصل:

لقد قدمنا في هاذا الفصل الأسس النظرية للشمول المالي و البنوك التجارية مع اهم خدماتها من خلال التطرق الى المفاهيم و الأسس فقد وجدنا انه عملية ضمان وصول الى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع من شانه ان يساعد على مواجهة الفقر و البطالة و إرساء العدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية -المسيلة-

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصل السابق، تمت محاولة اعداد دراسة حالة من اجل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وقد اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما تم توفره من معلومات ذلك لتحديد نوعية هذه الخدمات.

بذلك تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الاول تضمن التعريف بميدان الدراسة من خلال تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني تضمن عرض و تحليل بعض المؤشرات لتطبيق وكالة مسيلة لمؤشرات الشمول المالي.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو من احسن البنوك من ناحية المعاملات البنكية و الاستثمارية و بصفة خاصة في الجانب الفلاحي.

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1.1. المؤسسة الأم:

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82–106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك،

و بموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج و تم مؤخرا الزيادة فيه حيث أصبح 5500000000 دج ، ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

2.1.المؤسسة الفرع –وكالة المسيلة 904–

أنشأت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما سنتي 1984 و1988، ثم تلاها فرعين آخرين في كل من بوسعادة وسيدي عيسى، و فتح فرع أخر في مقرة في ديسمبر 2021.

هذه المنطقة تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى، لذلك تهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء هذا القطاع دورا أكثر في النشاط الاقتصادي، وتسعى كغيرها من الوكالات إلى توسيع خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة، وتضم مجموعة من العمال كما هو موضح في الجدول التالي حسب كل وكالة:

الجدول رقم(2): عدد عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المسيلة

الوكالة	عدد العمال
مسيلة–904–	25
بوسعادة–905–	11
حمام ضلعة–907–	10
سيدي عيسى–903–	07
عين الملح–906–	07
مقرة –908–	05
المجموع	65

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف وكالة المسيلة–

المطلب الثاني: وظائف و أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1.2. وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه ، و من وظائفه الاساسية:

- قبول الودائع من الجمهور على مختلف أشكالها و القيام بكل عمليات الائتمان
- فتح وتسيير الحسابات البنكية على مختلف أنواعها وبناءا على طلب العملاء.
- تسيير مختلف وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية و حفظ الأمانات وكراء الخزائن المؤمنة
- تمويل التجارة الخارجية والتعامل بالعملات الأجنبية وفقا للقوانين السارية.

2.2. أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية: لقد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الاخرى الى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول الى استراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف:

- تحسين نوعية العلاقات مع العملاء و الحصول على أكبر حصة في السوق.
- تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد اضافية.
- تمويل هياكل وانشطة الصناعات التقليدية والحرف التقليدية والريفية.
- انشاء خدمات جديدة و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة (التجار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد الهيكل التنظيمي إحدى الدعامات الأساسية في تكوين المنشئات أيا كان نوعها، ولهذا السبب ارتأينا بأن نقوم بتحليل مختلف مكونات الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الوقوف على حقيقة تكوينه بغية ترتيب الأدوار والمهام المنوطة بكل قسم أو مصلحة، وهذا على مستوى المديرية العامة ثم المديرية الفرعية وصولا إلى الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة.

أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة: ويشمل هذا الهيكل ما يلي:

ويشمل هذا الهيكل ما يلي:

الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي السابق للمديرية العامة المركزية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

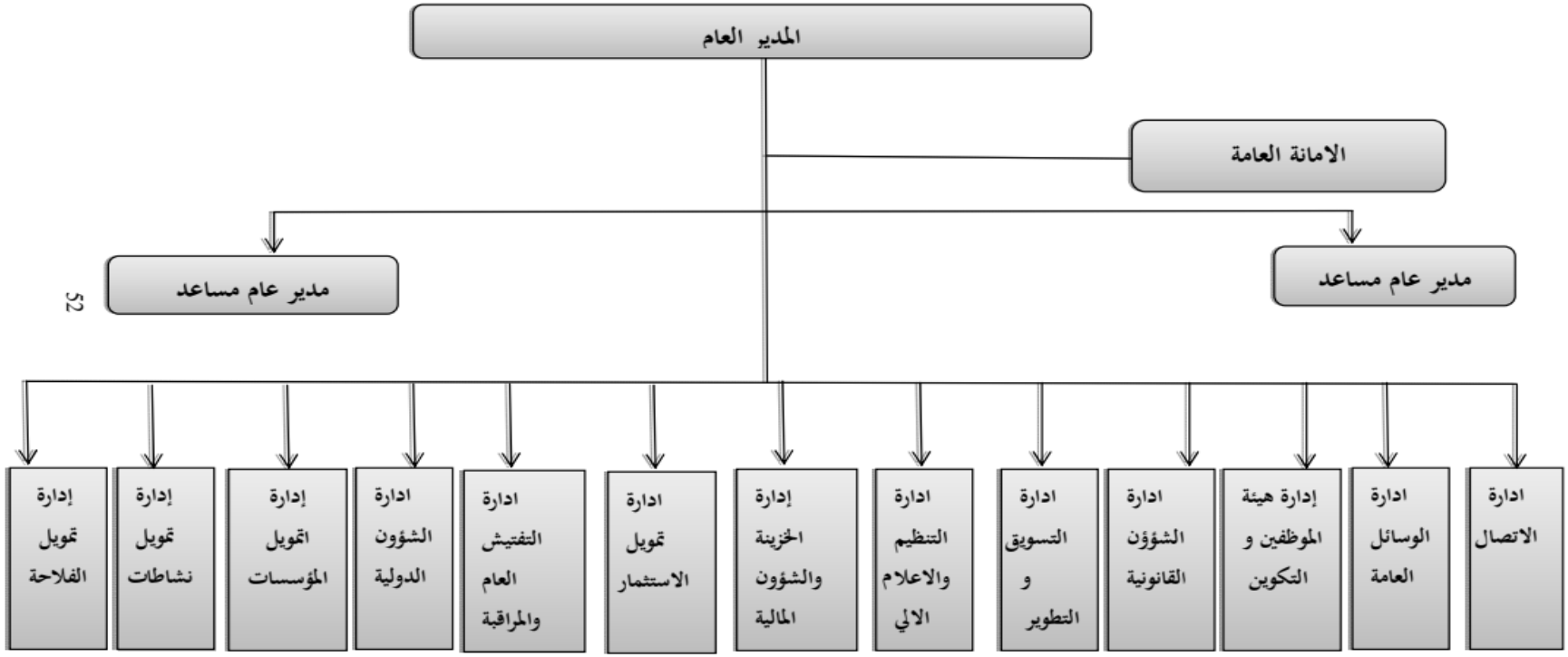

52

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

مجلس إداري: يترأسه مدير عام، يساعده مديرين مساعدين.

مديريات القروض: وتحتوي:

-مديرية التمويل الفلاحي.

-مديرية تمويل النشاطات الخاص.

-مديرية تمويل المؤسسات العمومية.

-مديرية الشؤون الدولية.

-مديرية تمويل الاستثمارات.

مديريات إدارية: وتضم ما يلي:

-مديرية التفتيش العام والمراجعة.

-مديرية الخزينة والشؤون المالية.

-مديرية التنظيم والإعلام الالي.

-مديرية التسويق والتنمية.

-مديرية الشؤون القانونية.

-مديرية المستخدمين والتكوين.

-مديرية الوسائل العامة.

-مديرية الاتصال.

ونظرا لوجود بعض التغيرات في الهيكل التنظيمي خاصة بالنسبة للوظائف التي كانت تؤديها بعض المديريات مع الوظائف التي كان ينبغي أن يقوم بها، ونظرا للمحيط الذي يتواجد به بنك BADR وخصوصا بعد دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق، وتحرير الخدمات البنكية ازدادت حدة المنافسة بين البنوك، ومن أجل تسيير البنك على أحسن وجه وتسهيل وظائف الإدارات قرر المسؤولين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيير هيكله التنظيمي بصفة تدريجية.

ابتداء من سنة 1999 ليصبح الهيكل التنظيمي لبنك البدر يضم ما يلي:

الشكل رقم 7: الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة المركزية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ 1999

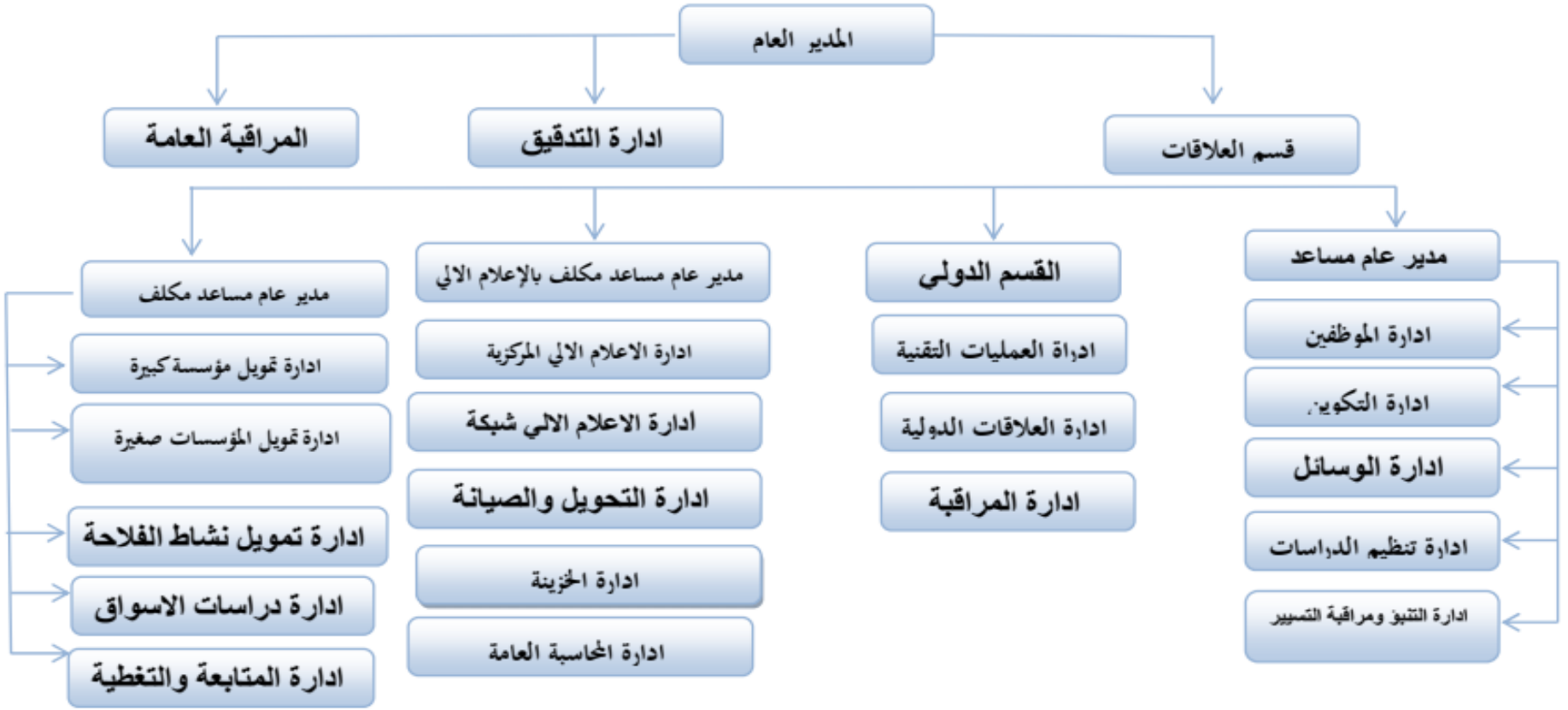

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

الإدارة العامة: يترأسها المدير العام، وهي تضم:

-إدارة التدقيق الداخلي.

-قسم العلاقات.

-المراقبة العامة

مدير عام مساعد مكلف بالموارد والقروض والتغطية، وتندرج تحته الإدارات التالية:

-إدارة تمويل المؤسسات الكبيرة.

-إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إدارة تمويل النشاطات الفلاحية.

-إدارة الدراسات والأسواق والمنتجات.

-إدارة المتابعة والتغطية.

مدير عام مساعد مكلف بالإعلام الالي، المحاسبة، الخزينة:

وهو مسؤول عن الإعلام الالي والمحاسبة والخزينة من خلال الإدارات التالية:

-إدارة الإعلام الالي المركزية.

-إدارة الإعلام الالي لشبكات الاستغلال.

-إدارة التحويل والصيانة الالية.

-إدارة الخزينة.

-إدارة المحاسبة العامة.

مدير عام مساعد مكلف بالإدارة والوسائل، وتندرج تحته الإدارات التالية:

-إدارة الموظفين.

-إدارة تكوين الموارد البشرية.

-إدارة الوسائل العامة.

-إدارة التنظيم، الدراسات القانونية والمنازعات.

- التنبؤ ومراقبة التسيير.

القسم الدولي: وهو يتضمن ما يلي:

-إدارة العمليات التقنية مع الخارج.

-إدارة العلاقات الدولية.

-إدارة المراقبة والإحصائيات.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية: يضم هذا الهيكل ما يلي:

مدير الفرع: يمثل البنك إزاء الغير كما يعمل على توقيع وإبرام العقود والمستندات والوثائق والمراسلات والاتفاقيات، ولكل مدير فرع نيابة تقوم بالمراقبة الداخلة والخارجية للبنك.

نيابة المدير: وتقوم نيابة المدير بالمراقبة الداخلية والخارجية للبنك وتضم فرعين هما:

نيابة الإدارة المالية والمحاسبة: وتشتمل على مصلحتين هما:

مصلحة المحاسبة: وتختص بجميع العمليات المحاسبية الخاصة بالبنك، من إعداد للميزانيات الافتتاحية والختامية للبنك

ومراجعة الحسابات الخاصة به، وكذا دفع أجور العمال.

مصلحة الإدارة والموظفين:

تتولى هذه المصلحة كافة الشؤون المتعلقة بموظفي البنك ولها فرعان:

فرع حسابات الأجور.

فرع مراقبة المستخدمين.

نيابة مديرية الاستغلال والالتزامات: وتضم هذه النيابة مصلحتان هما:

-مصلحة القروض الفلاحية: وتقوم بمنح ومراقبة القروض الخاصة بالفلاحين وكذا تتبع جميع الإحصائيات الخاصة بها.

-**مصلحة القروض التجارية:** تقوم بمنح القروض الخاصة للتجار كما تعمل على مراقبة هذه القروض ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بها.

-**خلية المنازعات:** تقوم هذه الخلية بمتابعة الحالات المتنازع فيها لصالح الفرع، وكذا دراسة الشكاوى وإعطاء وجهة النظر فيها، ودراسة طلبات تحصيل الحقوق، واقتراح إجراءات استردادها، ودراسة وإعطاء الاقتراحات حول طلبات التسديد بطريقة ودية للحقوق المتنازع فيها، اقتراح استدعاء المحامين إن استدعت الضرورة لذلك للمحافظة على مصالح الشركة والحرص على تسديد تكاليف المحامين عن طريق الوكالات ومراقبة صلاحية الأوراق، كما تعمل على حسن التسيير، ومتابعة كل أنواع المعارضات.

-**خلية المراقبة:** تقوم بمراقبة سير العمال بأقسام البنك.

-**خلية الإعلام الالي:** تعمل هذه الخلية على إدماج المعلومات داخل جهاز الإعلام الالي، واستغلال التطبيقات الالية طبقا للبرامج المعمول بها، وكذا مراقبة نوعية السحب، وتسيير التجهيزات الالية مع المحافظة على استعمالها العقلاني حسب توظيفها، واقتراح كل تحسين يهدف إلى تصعيد فعالية التطبيقات أو نسبة استعمال الأجهزة الالية.

الشكل رقم 8: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية 028 لبنك الفلاحة التنمية الريفية ولاية مسيلة-028-

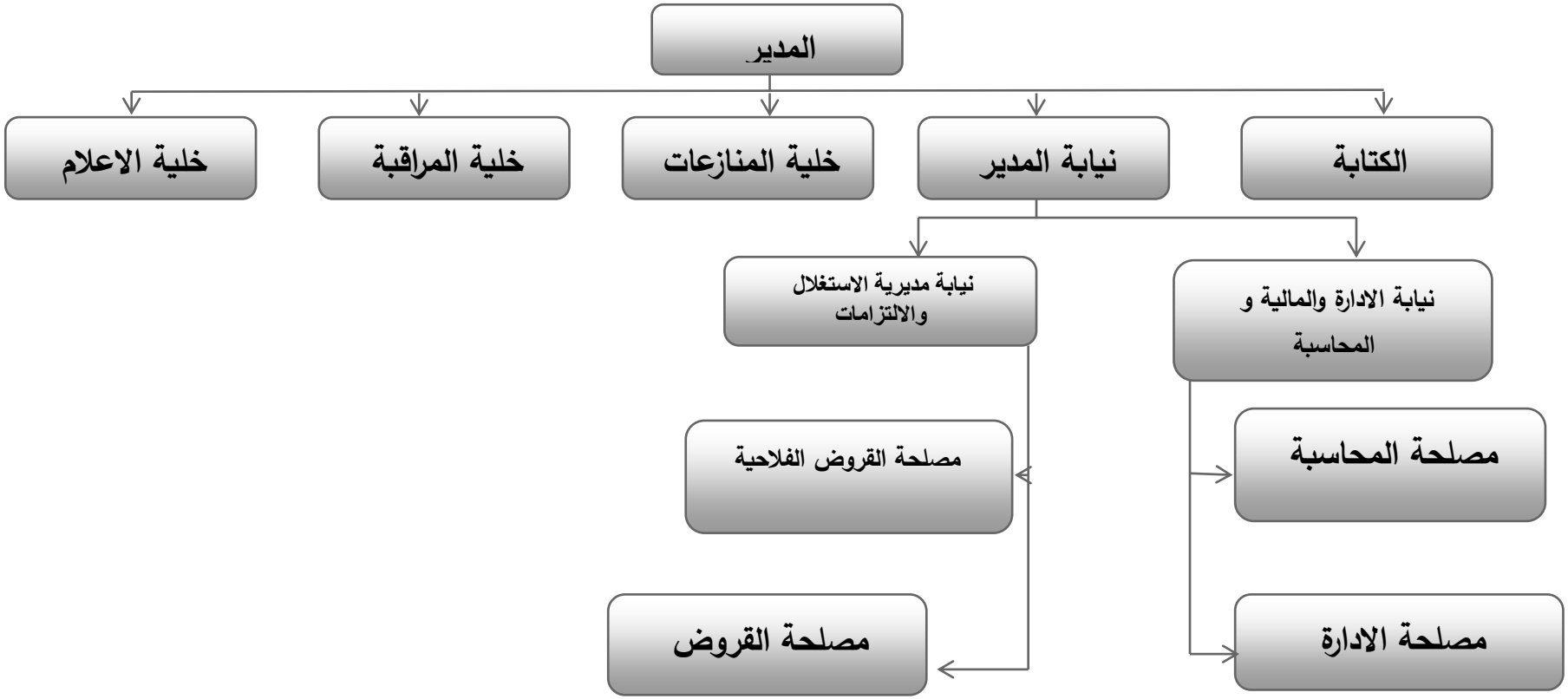

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة المسيلة

يضم الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904المصالح التالية:

-مدير وكالة المسيلة.

-معاون المدير (منصب شاغر).

-الأمانة العامة.

-**مراقب الجهة الأمامية:** يقوم بالإشراف على:

-المكلفين بالاستقبال.

-المكلفين بالزبائن الأشخاص.

-المكلفين بالزبائن المؤسسات.

-مراقب الجهة الخلفية: يقوم بالإشراف على:

مصلحة المكلفين بالقروض: تختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها، كما تتولى دراسة ملفات طلبات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلى لجان القروض، وتتكون هاته المصلحة من ثلاثة فروع هي:

- **القروض الفلاحية:** وهو متخصص في منح القروض للفلاحين.

-**فرع القروض التجارية:** وهو مكلف بمنح القروض للتجار.

- **فرع الإحصائيات:** وهو يتولى القيام بالإحصائيات السنوية أو الشهرية المتعلقة بالقروض الممنوحة.

مصلحة التكوين بالصندوق: تتولى هذه المصلحة القيام بالمهام التالية:

-فتح الحسابات للعملاء.

-قبول الودائع.

-إجراء عمليات السحب على الحسابات.

-إجراء عمليات الدفع على الحسابات.

مصلحة المكلفين بالمحفظة والتحويل:

وتتم عملية الدفع والسحب بشبابيك خاصة، أما عن هذه المصلحة فتضم فرعين هما:

فرع المحفظة: ويتولى القيام بالمهام التالية:

-خصم الأوراق التجارية للعملاء: حيث يقوم البنك من خلال تقديم الأوراق إلى البنك المركزي لخصمها، ويتقاضى البنك عمولة معينة مقابل ذلك تتمثل في الفرق بين سعر الخصم وسعر إعادة الخصم.

عملية المقاصة: وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة بالبنك المركزي، أين تتم عملية المقاصة بين شبكات مختلف البنوك.

فرع التحويلات: يعمل هذا الفرع على التحويلات المختلفة من حساب لآخر لصالح عملاء البنك.

مصلحة المكلفين بالأموال الأموال الإلكترونية:

مصلحة المكلفين بالتجارة الخارجية: تختص هذه المصلحة بالعمليات التالية:

-القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد.

-القيام بعمليات التوطين المصرفي.

-التحويلات المختلفة للأموال من وإلى الخارج.

-إجراء الإحصائيات المختلفة المتعلقة بالعمليات الأجنبية إضافة إلى المراجعة وتصفية الحسابات.

-مصلحة المراقبة والأمور الإدارية: تهتم هذه المصلحة بالشؤون التالية:

-الموارد البشرية وكل ما يتعلق بأجورهم وعطلهم والمكافآت الخاصة بهم وكذا الدورات التكوينية المنظمة لأجلهم.

ا-لأمن والأرشيف والمراقبة الداخلية:

مصلحة المكلفين بالشؤون القانونية والنزاعات: وتقوم ب:

الإعلانات، الاحتياجات والدعاوي وغيرها من المهام الأخرى

الشكل رقم 9: الهيكل التنظيمي لوكالة مسيلة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

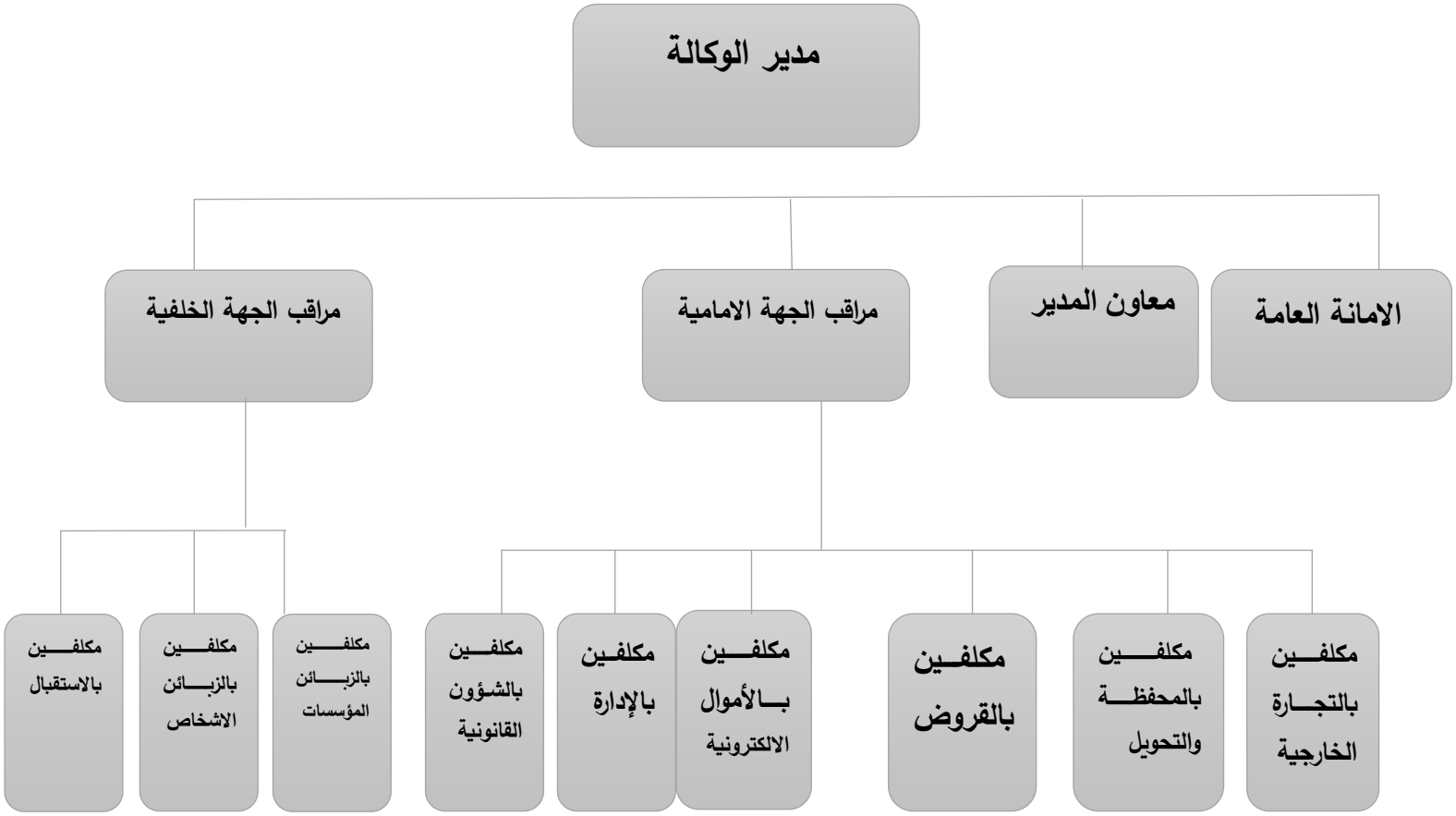

المبحث الثاني: تحليل بعض المؤشرات لتطبيق وكالة مسيلة لمؤشرات الشمول المالي:

لقد قمنا بتحليل بعض الجوانب و المؤشرات لبنك الفلاحة واخذنا بعض الاحصائيات منها عدد الحسابات الفتوحة و عدد القروض الممنوحة.

المطلب الأول: عدد الحسابات المفتوحة:

فيما يلي سوف نعرض عدد الحسابات المفتوحة على مستوى وكالة مسيلة من سنة 2018 الى غاية 2022 حسب كل نوع حساب.

الجدول رقم (3): عدد الحسابات المفتوحة لأقل من15 سنة على مستوى وكالة مسيلة -904-

نوع الحساب	2018	2019	2020	2021	2022
حساب لأقل من 15 سنة	2	1	2	3	2
المجموع	**2**	**1**	**2**	**3**	**2**

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف وكالة المسيلة -904-

الجدول التالي يمثل عدد الحسابات المفتوحة في كالة المسيلة في 15 سنة الأخيرة.

الجدول رقم (4): عدد الحسابات المفتوحة لأكبر من15 سنة على مستوى وكالة مسيلة -904-

نوع الحساب	2018	2019	2020	2021	2022
حساب لأكبر من 15 سنة بدون فوائد	**118**	**276**	**146**	**185**	**52**

حساب لأكبر من 15 سنة مع فوائد	13	17	22	5	15
المجموع	131	293	168	190	67

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف وكالة المسيلة-904-

الجدول التالي يوضح عدد الحسابات المفتوح لمدة أكبر من 15 سنة في وكالة المسيلة.

الجدول رقم(5): عدد الحسابات المفتوحة لفائدة الموظفين على مستوى وكالة مسيلة -904-

السنة	عدد الحسابات المفتوحة
2018	27
2019	36
2020	43
2021	31
2022	

الجدول التالي يبن الحسابات المفتوحة لفائدة الموظفين على مستوى وكالة المسيلة.

الجدول رقم(6): عدد الحسابات المفتوحة لفائدة التجار على مستوى وكالة مسيلة – 904-

السنة	عدد الحسابات المفتوحة
2018	94
2019	146

2020	164
2021	251
2022	200

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف وكالة المسيلة – 904-

الجدول التالي يبن الحسابات المفتوحة لفائدة التجار على مستوى وكالة المسيلة.

المطلب الثاني: عدد البطاقات البنكية و أجهزة الصراف الآلي:

الجدول رقم(7): عدد البطاقات البنكية على مستوى وكالة مسيلة –904-

نوع البطاقة	2018	2019	2020	2021	2022
بطاقة سحب	–	76	37	58	13
بطاقة توفير	2	73	44	76	2
بطاقة سحب و دفع كلاسيك	16	17	11	2	203
بطاقة سحب و دفع ذهبية	3	21	37	120	68
بطاقة أعمال كلاسيك	–	18	–	285	8
ماستر كارد كلاسيك	–	–	1	–	2
ماستر كارد تيتانيوم	–	–	4	5	1
المجموع	21	205	134	546	297

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف وكالة المسيلة – 904-

يظهر الجدول أعلاه تزايد الطلب على البطاقات البنكية فبعدما كان عددها بطاقتين فقط خلال سنة 2017 ارتفعت إلى أن وصلت الى 312 بطاقة خلال سنة 2019، الا أنه نلاحظ وجوب تذبذب في سنة 2020 هذا الانخفاض في بيانات مؤشر الشمول المالي بسبب أزمة السيولة لسنة 2020، الا أنها سرعان ما ارتفعت في سنة 2021 ليصل عددها الى 369 بطاقة.

المطلب الثالث: عدد القروض الممنوحة:

تعتمد وكالة مسيلة على أساليب متعددة للتمويل ومنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في قروض دورة الاستغلال، قروض دورة الاستثمار وقروض التجارة الخارجية

ويوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (8):حصيلة قرض الرفيق بوكالة مسيلة

السنوات	قرض انساج	كناك	انجام	التحدي	الرفيق	الايجار التمويلي
2018	40	43	10	1	33	0
2019	61	84	19	10	112	12
2020	114	196	8	2	83	11
2021	30	155	9	4	43	39
2022	291	73	28	8	194	42

المصدر: اعداد الباحثان بناءا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة مسيلة –904-

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا حيث:

- انتقل عدد القروض الممنوحة لزراعة الحبوب من الى أن وصل الى 567 خلال سنة 2020.

و هذا يدل على اقبال الأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا القصل نستنتح ان مؤشرات الشمول المالي على بنك الفلاحة و تنمية الريفية المنوسط نوع ما وهذا ما وضحنه الحسابات المفتوحة لاعمار اقل من 15 سنة اما بنسبة لاصحاب الفئة الأكبر من 15 فنلاحظ انه كان تزايد في السنوات الأخيرة و بنسبة للقروض فهنالك تطور ملحوظ في سنوات الأخيرة.

و هذا لا يختلف عن الكثير من الولايات عبر الوطن متن هذا نستنتج الجزائر مازالت بعيد مقارنة مع الدول الأخرى و لهاذا علينا التطوير و اجراء التحفيزات لاقبال الناس على التعامل مع البنوك.

الخاتمة

الخاتمة:

ان الاهتمام بالشمول المالي أصبح ضرورة تفرضها متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والمالية على الخصوص، من خلال تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع، والحد من الفقر، حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء نظرة شاملة حول وضعية وواقع الشمول المالي في الجزائر، وأن تحقيق هذا الأخير لا يكون إلا من خلال تنويع وتطوير الخدمات المالية، لذلك على الجزائر توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية وتوفيرها لكافة شرائح المجتمع ضمن ما يسمى بالشمول المالي.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- يحظى موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد من قبل جميع دول العالم بما في ذلك الجزائر.
- لا تزال الجزائر تسجل متراجع فيما يخص الشمول المالي رغم كل الجهود المبذولة، أما فيما يخص احصائيات وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية مسيلة فهي لا تعكس وضع الشمول المالي في الجزائر بصفة عامة بل تعطي صورة لكيفية تعزيز الشمول المالي في وكالة بنكية عمومية في اطار هيمنة القطاع الحكومي على القطاع المصرفي بالجزائر.
- تحاول الجزائر مواكبة التطور التكنولوجي وذلك من خلال اتكار أشكال جديدة وعديدة من الخدمات المالية والمصرفية التي يمكن اجرائها عن طريق البطاقات البنكية وأجهزة الصراف الالي.
- الثقافة المالية، البنية التحتية للنظام المصرفي و التنافسية من أهم مفاتيح لرفع مستويات الشمول المالي في الجزائر.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى والتي تنص على أن الشمول المالي هو إتاحة المنتجات و الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات البنكية و المالية الرسمية لكافة شرائح المجتمع، و منه فالفرضية مثبة وصحيحة.
- الفرضية الثانية والتي تنص على مستوى الثقافة المالية في الجزائر متدني صحيحة.
- الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه وبسبب الثقة الغائبة لدى الجزائريين في المعاملات الرسمية يمكن القول أن مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل من المستوى العالمي ولا يمكن تعميم نتائج وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية المسيلة لتحديد وضع الشمول المالي في الجزائر، الفرضية مثبة وصحيحة ، الفرضية مثبة وصحيحة.
- الفرضية الرابعة و التي تنص على ان نقص الثقافة المالية الى جانب عدم التحكم في التكنولوجيا المالية من اهم معيقات الشمول المالي في الجزائر ،الفرضية مثبة وصحيحة.
- الفرضية الخامسة والتي تنص على أن تحقيق الشمول المالي له أثر إيجابي على تطور و استقرار البنوك الجزائرية، فرضية صحيحة، حيث أن الشمول المالي يعمل على جذب الأفراد للتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، مما يؤدي الى زيادة عدد المتعاملين معها، مما يفتح المجال لتنوع مصادر الأموال و استخداماتها و يقلل من خطورة التعرض للمخاطر المالية و زيادة استقرارها و تطورها.

توصيات الدراسة:

- الاهتمام بالتثقيف المالي و هذا من خلال تبني استراتيجيات للتعليم المالي،مثل برامج محو الأمية.
- نشر الثقافة المالية لزيادة الوعي الاقتصادي لدى أفراد المجتمع توصف بنقطة الانطلاق في إستراتيجية تحقيق نمو اقتصادي من خلال الشمول المالي .

- تطوير البنية التحتية والرفع من الانتشار المصرفي والتكنولوجيا المالية؛ ثلاثة نقاط مفتاحيه لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني و فتح المجال أمام البنوك الخاصة لزيادة التنافسية وتحسين جودة الخدمات وتوفير عروض متنوعة تتناسب مع طلبات وحاجات الزبائن أمر من شأنه تدعيم ركائز الشمول المالي.
- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة الاحتياجات الفعلية للعملاء.
- عصرنة أنظمة الدفع ،بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المصرفية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قاسي يسمينة، مزيان توفيق، دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2022.

رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في الدول العربية واقع و آفاق، مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 10، العدد 02 ، 2020.

آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي "دراسة مقارنة : الجزائر، تونس و المغرب"، دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2018.

بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة" 2011-2017" مع التركيز على الجزائر، مجلة مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 2019،03.

صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية "تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، مجلة –البحوث في العلوم المحاسبية و المالية ،المجلد 04، العدد 2019،01.

غماري سهيلة و آخرون، الشمول المالي و تحدياته في الدول العربية: ماواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2022.

فلاق صليحة و آخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.

فضيل البشير ضيف، واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020.

بن قيدة مروان، بوعافية رشيد،واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد 01،العدد 2018،09.

بوطلاعة محمد و آخرون، واقع الشمول المالي و تحدياته "الأردن و الجزائر نموذجا"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020.

رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة (2015–2020)، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 05، العدد 02،2021.

إتحاد المصارف العربية .إدارة الدراسات والبحوث .(2017)،" الثقافة المالية في العالم العربي : شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي "مجلة اتحاد المصارف العربية –لبنان.

بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة "2011–2017" مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، 2019.

مريم كردوسي، أمال براهمية، (2022)، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية و آليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، 06، (01).

FRANCISCO G, VILLARREAL, Financial Iinclusion of smal rural producers, United Nations Publication, Santiago, Economic CONOMIC Commission of Latin America and The Caribbean (ECLAC) , USA, 2017.

15-Kozup, J., and Hogarth, J. M. "F**inancial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection More Questions, Fewer Answers**". Journal of Consumer Affairs, 42(2) , 2008.

16- The Global Findex Database, Measuring Financial Inclusion and the Fintech, 2017

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2023 02 21

إلى السيد: مدير وكالة الخلاصة الشمية
المرسية

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم المالية تخصص: مالية البنوك

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	بن الذيب أيمن عبد الرحمان	181835075896	100099950058700	
02	علوان وليد	171735081393	109970539004910	

عنوان المذكرة: واقع وآفاق التمويل المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك البدر

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
عسيبي كبير		

Avis favorable M/S au niveau ALE 090 à compter du 11/04/2023. Encadrée par Mr SAOUDI

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في انجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بن الذيب أيمن عبد الصمد المولود(ة) بتاريخ: 06 - 06 - 2000 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو س.) رقم: 232569 الصادرة بتاريخ: 29 - 11 - 2018 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة ثانية ماستر شعبة: علوم الاقتصادية تخصص: مالية البنوك وعلوم التسيير خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد للمذكرة التي تحمل عنوان:

واقع وآفاق التمويل المالي في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية والتنمية الريفية بالمسيلة

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 05/06/2023

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في انجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): علواحت وليد المولود(ة) بتاريخ: 29-01-1997 ب: تيزي وزو

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 202022959 الصادرة بتاريخ: 29-02-2017 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة ثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: مالية و بنوك وعلوم التسيير خلال السنة الجامعية: 2022-2023

والمعد للمذكرة التي تحمل عنوان:

واقع وآفاق التمويل المالي في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 27/06/2022

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

Comptes	Date Ouverture
904000381920042	21/11/2022
904000382020049	04/12/2022
904000382120056	19/12/2022
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	38

الملحق رقم 4 : عدد القروض المنفوذة على مستوى وكالة مسيلة ث 2018 إلى 2022

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GROUPE REGIONAL D'EXPLO

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 804 المسيلة

ETAT DES DOSSIERS CREDIT ARRETE AU 31/12/2022

ANNEE	ANSEJ	CNAC	ANGEM	ETTAHADI	R'FIG	LEASING
	Nbre dos	Nbre dos	Nbre dos	Nbre dos	Nbre dos	Nbre dos
2018	40	43	10	1	33	0
2019	61	84	19	10	112	12
2020	114	196	8	2	83	11
2021	30	155	9	4	43	39
2022	291	73	28	8	194	42
TOTAL	**536**	**551**	**74**	**25**	**465**	**104**

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

المصدر رقم 3 - ك: معد المعلومات البنكية بالمسيلة وكالة معلم
لسنة 2022

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 المسيلة

****

1/ Statistique selon paramètre etat_carte et date (**De 01/01/2022 Au 31/12/2022**)

Agence	: **904**
Etat de La Carte	: **CARTE COMMANDEE**
Card_status	: **C**
Periode	: **01/01/2022** ***Et*** **31/12/2022**

Nombre	Carte	Type Carte
2	**TAWF**	**CARTE INTERBANC TAWFIR LEB**
2	**MCDC**	**MASTERCARD CLASSIQUE**
1	**MCDT**	**MASTERCARD TITANIUM**
13	**CBIS**	**CARTE DE RETRAIT INTERBANCAIRE**
68	**CIBG**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE GOLD**
8	**CAGD**	**CARTE AFFAIRES GOLD**
203	**CIBC**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE CLASSIQUE**

****

الملحق رقم 3 - 6 : عدد البطاقات البنكية على مستوى وكالة مسيلة لسنة 2021

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BADR DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 المسيلة

****

1/ Statistique selon paramètre etat_carte et date (**De 01/01/2020 Au 31/12/2021**)

Agence	: **904**
Etat de La Carte	: **CARTE COMMANDEE**
Card_status	: **C**
Periode	: **01/01/2020** ***Et*** **31/12/2021**

Nombre	Carte	Type Carte
120	**TAWF**	**CARTE INTERBANC TAWFIR LEB**
1	**MCDC**	**MASTERCARD CLASSIQUE**
9	**MCDT**	**MASTERCARD TITANIUM**
95	**CBRI**	**CARTE DE RETRAIT INTERBANCAIRE**
157	**CIBG**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE GOLD**
285	**CAGD**	**CARTE AFFAIRES GOLD**
13	**CIBC**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE CLASSIQUE**

****

الملحق رقم 3 : عدد البطاقات البنكية المسوى بها سنة 2020

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

****

1/ Statistique selon paramètre etat_carte et date (**De 01/01/2020 Au 31/12/2020**)

Agence	: **904**
Etat de La Carte	: **CARTE COMMANDEE**
Card_status	: **C**
Periode	: **01/01/2020** ***Et*** **31/12/2020**

Nombre	Carte	Type Carte
44	**TAWF**	**CARTE INTERBANC TAWFIR LEB**
1	**MCDC**	**MASTERCARD CLASSIQUE**
4	**MCDT**	**MASTERCARD TITANIUM**
37	**CBRI**	**CARTE DE RETRAIT INTERBANCAIRE**
37	**CIBG**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE GOLD**
11	**CIBC**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE CLASSIQUE**

****

الملحق رقم 2-1 : عدد الحسابات المفتوحة لفائدة الموظفين
على مستوى وكالة المسيلة لسنة 2018

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2018-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/01/2018

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 200
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000362320028	15/01/2018
904000362620049	30/01/2018
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	2

ت د-ع : عدد البطاقات البنكية بمستوى وكالة مسيلة لسنة 2019

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 المسيلة

****

1/ Statistique selon paramètre etat_carte et date (**De 01/01/2019 Au 31/12/2019**)

Agence	: **904**
Etat de La Carte	: **CARTE COMMANDEE**
Card_status	: **C**
Periode	: **01/01/2019** ***Et*** **31/12/2019**

Nombre	Carte	Type Carte
73	**TAWF**	**CARTE INTERBANC TAWFIR LEB**
18	**CACL**	**CARTE AFFAIRES CLASSIC**
76	**CBRI**	**CARTE DE RETRAIT INTERBANCAIRE**
21	**CIBG**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE GOLD**
17	**CIBC**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE CLASSIQUE**

****

الملحق 1-ي : بعد الحسابات المفتوحة لمدة 15 سنة
مع مستوى وكالة مسيلة لسنة 2022

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2022-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2022

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 281
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000028728104	01/02/2022
904000028828111	16/05/2022
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	2

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 مسيلة

الملحق رقم 3 - 1 : عدد البطاقات البنكية بحسب وكالة مسيلة لسنة 2018

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 المسيلة

****

1/ Statistique selon paramètre etat_carte et date (**De 01/01/2018 Au 31/12/2018**)

Agence	: **904**
Etat de La Carte	: **CARTE COMMANDEE**
Card_status	: **C**
Periode	: **01/01/2018** ***Et*** **31/12/2018**

Nombre	Carte	Type Carte
2	**TAWF**	**CARTE INTERBANC TAWFIR LEB**
16	**CBRI**	**CARTE DE RETRAIT INTERBANCAIRE**
3	**CIBG**	**CARTE INTERBANC RETR/PAIE GOLD**

****

الملحق 1 - لائحة الحسابات المفتوحة لأقل من 15 سنة على مستوى وكالة مسيلة لسنة 2021

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2021-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2021

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 281
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000028528187	15/07/2021
904000028428180	15/07/2021
904000028628194	15/07/2021
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	3

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904

الملحق رقم 04: عدد الحسابات المفتوحة لقائمة الموظفين بمستوى وكالة مسيلة لسنة 2022

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2022-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2022

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 200
MONNAIE : DZD

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904

Comptes	Date Ouverture
904000379020033	12/01/2022
904000379120040	16/01/2022
904000379220047	08/02/2022
904000280520025	13/02/2022
904000374820030	27/02/2022
904000379320054	01/03/2022
904000379420061	01/03/2022
904000379520068	02/03/2022
904000379620075	14/03/2022
904000379720082	15/03/2022
904000379820089	19/03/2022
904000379920096	20/03/2022
904000216720021	17/04/2022
904000380020006	17/04/2022
904000380120013	20/04/2022
904000380220020	24/04/2022
904000380320027	08/05/2022
904000380420034	09/05/2022
904000380520041	18/05/2022
904000380620048	19/06/2022
904000380720055	22/06/2022
904000380820062	26/06/2022
904000380920069	20/07/2022
904000381020076	25/07/2022
904000165920054	26/07/2022
904000381120083	26/07/2022
904000381220090	30/07/2022
904000381320097	01/08/2022
904000381420007	09/08/2022
904000095520073	29/08/2022
904000381520014	29/08/2022
904000381620021	17/09/2022
904000149320056	20/09/2022
904000381720028	01/10/2022
904000381820035	05/10/2022

الملحق 1- 3 : عدد الحسابات المفتوحة لاقل من 15 سنة على مستوى وكالة مسيلة لسنة 2020

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2020-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2020

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 281
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000028228166	01/03/2020
904000028328173	30/04/2020
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	2

الملحق رقم 04 : عدد الحسابات المفتوحة لفائدة الموظفين
على مستوى وكالة مسيلة لسنة 2021

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2021-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2021

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 200
MONNAIE : DZD

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904

Comptes	Date Ouverture
904000375720093	03/01/2021
904000375820003	04/01/2021
904000375920010	13/01/2021
904000376020017	17/01/2021
904000376120024	20/01/2021
904000376220031	06/02/2021
904000376320038	06/02/2021
904000376420045	09/02/2021
904000376520052	10/02/2021
904000376620059	16/02/2021
904000376720066	13/04/2021
904000376820073	21/04/2021
904000376920080	27/04/2021
904000377020087	04/05/2021
904000377120094	07/06/2021
904000377220004	07/06/2021
904000377320011	08/06/2021
904000377420018	09/06/2021
904000377520025	28/06/2021
904000377620032	30/06/2021
904000377720039	06/09/2021
904000377820046	18/09/2021
904000377920053	21/09/2021
904000378020060	06/10/2021
904000378220074	20/10/2021
904000378120067	20/10/2021
904000378320081	24/10/2021
904000378420088	24/10/2021
904000378720012	24/11/2021
904000378620005	24/11/2021
904000378920026	24/11/2021
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	31

الملحق رقم 1-2 : هذه الحسابات المفتوحة لاقل من 15 سنة
على مستوى وكالة مسيلة لسنة 2019

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2019-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2019

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 281
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000028128159	16/07/2019
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	1

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 مسيلة

Comptes	Date Ouverture
904000374920037	12/10/2020
904000375020044	03/11/2020
904000375120051	07/11/2020
904000375320065	17/11/2020
904000375220058	17/11/2020
904000375420072	18/11/2020
904000375520079	22/11/2020
904000375620086	22/11/2020
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	43

الملحق رقم 03 : عدد الحسابات المفتوحة لفائدة الموظفين مع مستوى وحالة مدينة لسنة 2020

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2020-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2020

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
الوسيلة 904

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 200
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000370820041	07/01/2020
904000370920048	18/01/2020
904000371020055	05/02/2020
904000371520090	11/02/2020
904000371420083	11/02/2020
904000371220069	11/02/2020
904000371320076	11/02/2020
904000372020028	12/02/2020
904000372420056	12/02/2020
904000371620097	12/02/2020
904000371720007	12/02/2020
904000372220042	12/02/2020
904000372120035	12/02/2020
904000371820014	12/02/2020
904000372320049	12/02/2020
904000372520063	16/02/2020
904000372620070	18/02/2020
904000372720077	23/02/2020
904000372820084	02/03/2020
904000372920091	08/03/2020
904000373020001	09/03/2020
904000373120008	10/03/2020
904000373220015	10/03/2020
904000373320022	18/03/2020
904000373420029	16/05/2020
904000373520036	17/05/2020
904000373620043	14/06/2020
904000373820057	20/06/2020
904000373920064	20/06/2020
904000374020071	30/06/2020
904000374120078	06/07/2020
904000374220085	22/07/2020
904000374320092	28/07/2020
904000374520009	15/09/2020
904000374620016	15/09/2020

الملحق رقم 1-1 : عدد الحسابات المفتوحة لأقل من 15 سنة على مستوى وكالة مسيلة 904 لسنة 2018

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2018-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/12/2018

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 281
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000027928145	31/12/2018
904000028028152	31/12/2018
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	2

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 مسيلة

الملحق رقم 8 : عدد الحسابات المفتوحة لفائدة الموظفين على مستوى وكالة مسيلة لسنة 2019

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 07/06/2023

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2019-01-01T00:00:00.000+01:00 au 30/01/2019

AGENCE : 904
CLASSE DE COMPTE : 200
MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
904000366220010	20/01/2019
904000366320017	26/01/2019
NOMBRE DE COMPTE S OUVERTS	2

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
M'SILA 904 المسيلة

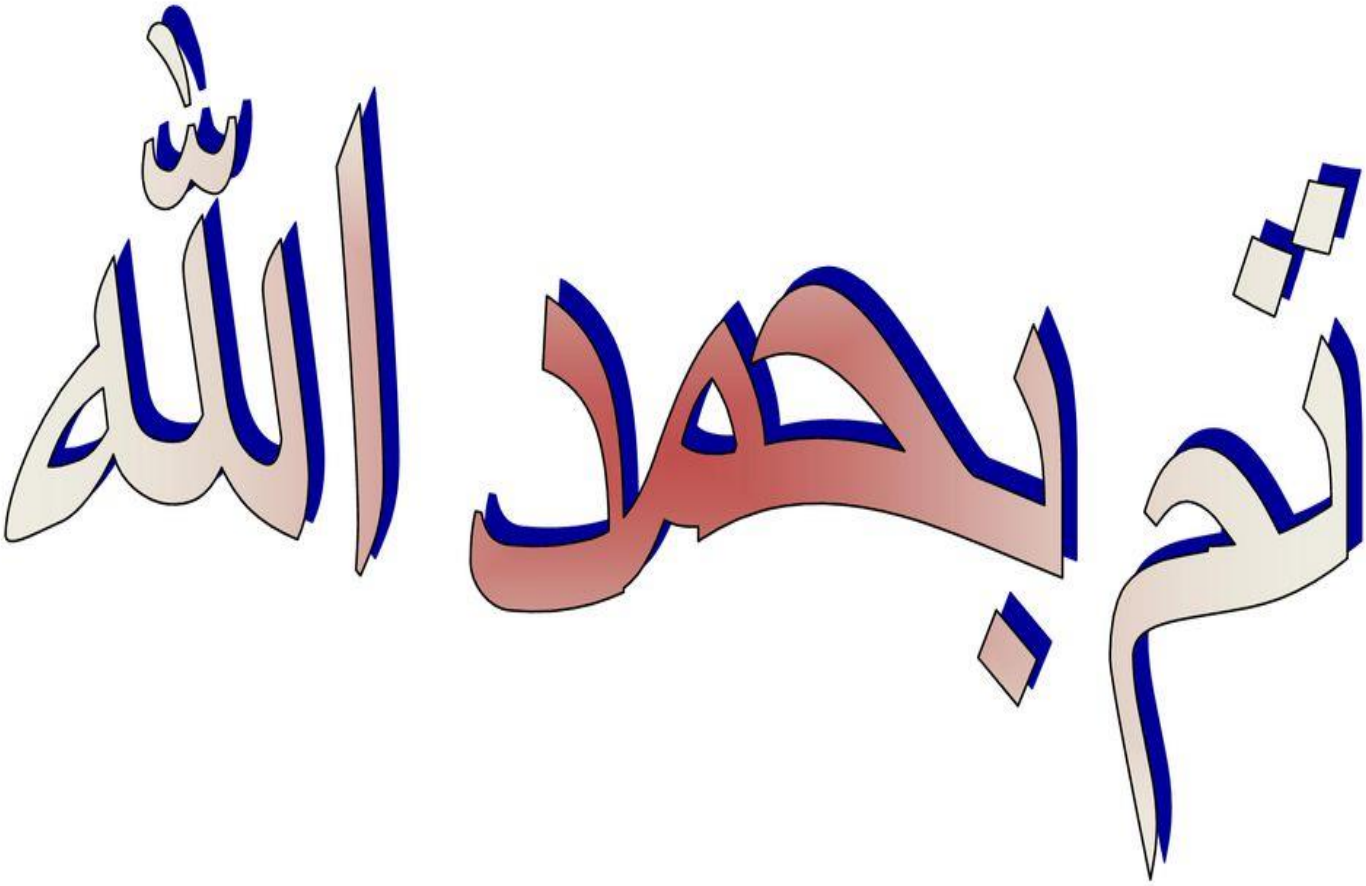
تم بحمد الله